مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ترجيحات الدارقطني لأحاديث الصحيحين في كتابه "التتبع" وبيان غرضه من إيرادها

–دراسة استقرائية تحليلية–

الدكتور: عبد العزيز بن إبراهيم اللاحم

أستاذ مساعد في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

Abd.allahim@qu.edu.sa

ملخص البحث:

يُعنى البحث بأبرز الكتب في نقد الصحيحين، ومن هذا أخذ البحث أهميته، وهو كتاب التتبع للإمام الدارقطني، حيث يناقش البحث حفاوة الدارقطني بالصحيحين من خلال هذا الكتاب؛ الذي ظُنّ أن الدارقطني وضعها للطعن في الصحيحين، ويحاول البحث الوصول لغرض الدارقطني من ترجيح ما في الصحيحين من خلال كتابه المشهور بنقد الصحيحين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أطيب الصلاة، وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن عناية علماء الأمة بالصحيحين شرحاً، وتخريجاً، واستخراجاً، ورداً على منتقديها أمرٌ لا يخفى على المطّلع على التراث الإسلامي، ولا غرو فإن الصحيحين عليها مدار الكثير من الأحكام، وهما عماد كثير من المصنفات اللاحقة، فالحفاوة بها وخدمتها من أولى ما يعتنى من قِبل الباحثين.

ومن الظواهر العلمية التي تشهدها عناية العلماء بالصحيحين هو نقدهما، وكذلك الرد على تلك الانتقادات، ومن أوائل من تكلم في نقد أحاديث الصحيحين الإمام الدارقطني في كتابه الشهير "التتبع"[(١)]، حيث ألّف الدارقطني هذا الكتاب منتقداً لبعض الأحاديث التي اشتمل عليها الصحيحان.

وقد كان قلمُ النقدِ واضحاً في مادة هذا الكتاب، حيث يذكر الدارقطني الحديث المخرّج في الصحيحين أو أحدهما؛ ثم يبيّن وجه الانتقاد لذلك الحديث، إما بترجيح رواية غير الرواية التي اختارها الشيخان، أو ببيان علة ما اختاره الشيخان، هذا في غالب الكتاب، ولكن الناظر في بعض المواضع منه يَلْحَظ أن الدارقطني ربما ذكر بعض الأحاديث التي أخرجها صاحبا الصحيح، أو أحدهما، ثم إذا به يرجّح ما اختاراه وما أخرجاه، وقد أثارت هذه النقطة البحثية لديّ العديد من التساؤلات، فحرصتُ على أن يكون بحثي في هذا الموضوع وقد عنونته بـ:

"**ترجيحات الدارقطني لأحاديث الصحيحين في كتابه "التتبع"، وبيان غرضه من إيرادها**".

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يدرس مباحث في أصح الكتب بعد كتاب الله عزوجل وهما الصحيحان، ويناقش جملة من الأحاديث في أشهر كتاب انتقَد الصحيحين وهو كتاب التتبع للدارقطني، ويحاول الإجابة عن سبب إيراد هذه

(١)- سيأتي الكلام عليه في التمهيد.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الأحاديث التي يظهر لبادئ الأمر أنها خارج مقصده في تأليفه للكتاب، ويوازن البحث بين ما ذكره الدارقطني في كتابه التتبع مع ما ذكره في كتبه الأخرى كالعلل وغيرها.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الآتي:

١- ما الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في التتبع، ورجح فيها ما اختاره الشيخان؟
٢- ما رأي الدارقطني في تلك الأحاديث مُقارَناً بما ذكره في باقي كتبه؟
٣- ما غرض الدارقطني من إيراد هذه الأحاديث في كتاب خصّه بالنقد؟
٤- ما رأي النقاد قبل الدارقطني بتلك الأحاديث، وكيف أجاب من جاء بعد الدارقطني عن هذه الأحاديث؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوصول إلى ما يلي:

١- جمع الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في التتبع، وأيد فيها اختيار الشيخين.
٢- تتبع أحكام الدارقطني في كتبه الأخرى لمقارنته بما ذكره في التتبع.
٣- ذكر جواب من رد على الدارقطني كابن حجر وغيره على الأحاديث موضع البحث.
٤- محاولة الوصول لمغزى ذكر الدارقطني لأحاديث رجّح فيها ما اختاره الشيخان في كتابه "التتبع".

حدود البحث:

لكَون كتاب التتبع للدارقطني قد تناول فيه كلا الصحيحين -البخاري، ومسلم-، وتنوعت أساليبه في ذكر تلك الأحاديث فقد رأيت تخصيص البحث بالأحاديث التي ذكرها الدارقطني في كتابه التتبع، وأيد فيها ما اختاره الشيخان.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

منهجية البحث:

سلكتُ في البحث المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في كتابه "التتبع"، وجمع كلامه عليها في كتبه الأخرى، وجمع كلام من رد على الدارقطني من الحفاظ والمحدثين، والمنهج التحليلي في دراسة تلك الأحاديث، وبيان غرض الدارقطني من ذكره تلك الأحاديث في التتبع.

إجراءات البحث:

نظمتُ العمل في البحث من خلال الخطوات التالية:

١- جرد كتاب الدارقطني "التتبع"، واستخراج نصوص الدارقطني التي رجح فيها ما اختاره الشيخان.

٢- تقسيم الأحاديث والكلام فيها وفق التقسيم الذي وضعته في خطة البحث.

٣- أنقل نص الدارقطني كاملا من التتبع، وأميّز ترجيحه بالأسود الثقيل.

٤- أعنون لتخريج الحديث، وكذلك لدراسة موضع النقد الذي ذكره الدارقطني.

٥- ليس لي غرض من التوسع في تخريج الحديث لكون أحاديث الدراسة في الصحيحين، كما ليس لي غُنية عن التخريج لأهمية بيان كيف خرّج الشيخان الحديث محل النقد، ومن خرّج الأوجه الأخرى التي ذكرها الدارقطني، لذا حرصتُ على اختصار التخريج بما يفي بالغرض الذي سِيق لأجله، مبتعداً عن الإطالة والتوسع، ولذا نهجتُ في التخريج على النحو التالي:

- اعتمد ما ذكره الدارقطني من إسناد الحديث أصلا للتخريج عليه.
- إذا ذكر الدارقطني في الحديث اختلافاً، خرجته على الأوجه مراعياً ترتيبه، وقاصراً التخريج على المدار، دون الطرق فوق المدار، وإن لم يذكر الدارقطني اختلافاً خرجته على المتابعات.
- أجمع التخريج على الرواة الذين ذكرهم الدارقطني.
- أكتفي بالأوجه التي ذكرها الدارقطني، ولا أتوسع في ذكر الأوجه الأخرى.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

- أخرّج الأحاديث من الصحيحين، وإذا ذكر الدارقطني وجهاً أو طريقًا ليس فيهما فأكتفي بأقدم مصدر ذكر ذلك الوجه أو ذلك الطريق.
- أكتفي برقم الحديث دون ذكر الجزء والصفحة.

٦- أبيّن بشكل مختصر ما في الحديث من اختلاف، أو ما قد يكون موضعاً للنقد، مضمنا جواب من رد على الدارقطني كالحافظ ابن حجر وغيره.

٧- أدرس موضع النقد الذي أشار له الدارقطني كما يلي:

- أبتدئ ببيان رأي الدارقطني في الحديث، مُوازِناً رأيه بما ذكره في كتبه الأخرى -غير التتبع-.
- أوضح كيف أخرج صاحبا الصحيح الحديث، وعلى أي أوجهه.
- أعرض أقول الأئمة النقاد في الحديث المـُنتقد.
- أذكر ملخصاً لما وقفت عليه من أجوبة تجاه ذلك الانتقاد.
- أحاول تلمّس غرض الدارقطني من ذكر الحديث في تتبعه من خلال كلام من رد عليه، ومن خلال ما أظفر به من الدراسة التحليلية للحديث.

الدراسات السابقة:

لا شك أن مثل هذا الكتاب وهو التتبع، هو محط أنظار الباحثين والمتخصصين، وقبلهم العلماء في مؤلفاتهم كما نراه حاضرا في مؤلفات من أدرك الدارقطني أو من جاء بعده، كما في كتب أبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني، ومن بعدهم كالحافظ ابن حجر رحمهم الله جميعاً، وكذلك بقية شرّاح الصحيحين، ثم في زماننا ظهر عناية به بالتخصيص بالدراسة، كالذي نجده في طيّات من حقق الكتاب(٢)، وكذلك في تخصيصه بدارسة منهجية، فمن أبرز الدراسات التي اطلعت عليها ما يلي:

(٢)- كما في تحقيق مقبل الوادعي وقد طبع مرتين، طبعته دار الآثار، وطبعه دار الكتب العلمية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

١- **بين الإمامين مسلم والدارقطني**، للدكتور ربيع هادي المدخلي، وهو عبارة عن رسالة ماجستير، عرض فيها الدكتور الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على الإمام مسلم، وبين رأيه في هذه الأحاديث، ولم يذكر في بحثه إلا حديثين[٣] من الأحاديث التي داخل دائرة بحثي، ويبدو أن هذا الفوت لأجل أن النسخة التي كانت مع الدكتور فيها بعض الفوت، حيث أشار لذلك في المقدمة، وبين أن نسخته ناقصة، وأكمل الباقي من كتب الشروح.

٢- **منهج الإمام الدارقطني في كتابه التتبع** للدكتور أحمد جمال أبو سيف، وهو عبارة عن بحث محكم يقع في خمس وثلاثين ورقة، تطرق فيها إلى التعريف بالكتاب، وموضوعه، ومنهج الدارقطني فيه، والفرق بينه وبين الإلزامات، وبين فيه أنواع العلل في الكتاب، ومنهج الدارقطني في التعليل، ولم يتكلم عن الأحاديث التي رجح فيها الدارقطني رأي الشيخين.

٣- **كتاب التتبع للإمام الدارقطني دراسة تحليلية نقدية** للدكتور منتصر جمال حسين، وهو عبارة عن رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية، تقع في مئتين وثمان وخمسين صفحة، عرف فيها بالدارقطني، وكتابه التتبع، وقرائن الترجيح التي استعملها الدارقطني، وأفرد مبحثا للنقد الذي وجه لكتاب التتبع، وضمّن دراسته أنواع العلل التي ذكرها الدارقطني، وأثناء بيانه لأنواع العلل تطرق للأحاديث التي أيد فيها صنيع الشيخين، مقتصراً على أن هذا النوع موجود في الكتاب، ومثّل على ذلك بأربعة أمثلة، ذكرها كأمثلة، ولم يتناولها بالدراسة، وفي بحثي خمسة عشر مثالا تناولتها بالدراسة، والتحليل، فبهذا يتقاطع بحثي مع هذا البحث في هذه الأربعة التي ذُكرت كأمثلة، في حين أني تناولتها في بحثي بالدراسة التحليلية، مع أحد عشر حديثا أخرى.

٤- **كتاب التتبع للإمام الدارقطني**، للدكتور منتصر جمال حسين أيضا، وهو بحث مختصرٌ جداً من رسالته للدكتوراه -فيما يبدو-، وقد سبق الإجابة عليه، فأكتفي بما ذكر آنفاً.

خطة البحث:

فضّلت في عرض البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

---

(٣)- سيأتي الإشارة إليها في مواضعها إن شاء الله.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المقدمة: وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحُدوده، ومَنهجيته، ودِراساته السابقة، وخُطته.

التمهيد: وفيه التعريف بالإمام الدارقطني، وكتابه "التتبع"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الدارقطني بشكل مختصر.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب التتبع بشكل مختصر.

المبحث الأول: ترجيح الدارقطني للأحاديث المتفق عليها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما كان المرجوح فيه خارج الصحيحين.

المطلب الثاني: ما كان المرجوح فيه في أحد الصحيحين.

المبحث الثاني: ترجيح الدارقطني لأحاديث البخاري أو مسلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجيح الدارقطني لأحاديث البخاري.

المبحث الثاني: ترجيح الدارقطني لأحاديث مسلم.

المبحث الثالث: غرض الدارقطني من إيراده الأحاديث التي رجحها في كتابه "التتبع".

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

التمهيد:

نظرا لكون البحث مختصاً في الدارقطني، وفي كتابه التتبع على وجه الخصوص، كان ولابد من التمهيد لهذا الموضوع بالتعريف بهذا الإمام، وكتابه، بشكل مختصر.

أولا: التعريف بالإمام الدارقطني بشكل مختصر.

هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الحافظ الدارقطني، ولد الدارقطني في سنة ست وثلاث مئة، وطلب العلم وسمعه في صباه، ومما ساعده على ذلك أن بغداد كانت آنذاك عاصمة دولة الإسلام، ومعقل العلم والعلماء؛ حيث كانت تزخر بالشيوخ من أهل العلم، وكان العلماء المشهود لهم بالمعرفة والحفظ يقصدونها من كافة الأقطار الإسلامية، فكانت تعقد لهم المجالس في شتى التخصصات وتعدد الثقافات، وكان الدارقطني حريصًا على الإفادة منهم والأخذ عنهم فجمع من العلوم ما لم يتهيأ لغيره.

ومن أبرز شيوخ الدارقطني الذين تلقى منهم الحديث: أبو القاسم البغوي، ويحيى بن صاعد، وأبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي، وأبو حامد محمد الحضرمي، وعلي بن عبد الله الواسطي، وأبو علي محمد بن سليمان المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، ومحمد بن يوسف القاضي، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وخلق كثير.

وبعد أن سمع الدارقطني شيوخ بلده، رحل إلى عدد من البلاد الإسلامية كالبصرة والكوفة، اللتان زخرتا بالعلماء، ثم رحل إلى دمشق، ومصر.

كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث منها: القراءات فإن له فيها كتابا مختصرا موجزا، جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ومن أبرز من تتلمذ عليه: أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، وتمام بن محمد الرازي، والفقيه أبو حامد الإسفراييني، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني(٤).

ولقد ألف فأجاد وأفاد في التصنيف فمن مؤلفاته: السنن(٥)، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية(٦)، والإلزامات والتتبع(٧)، والرؤية(٨)، وأحاديث مالك التي ليست في الموطأ(٩)، وأحاديث الصفات(١٠)، وأحاديث النزول(١١).

وكذلك ألف الدارقطني الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس(١٢)، وللدارقطني كتب جمعها تلاميذه مما أملاه عليهم منها: سؤالات البرقاني للدارقطني(١٣)، وسؤالات الحاكم للدارقطني(١٤)، وسؤالات السهمي للدارقطني(١٥)، وسؤالات السلمي للدارقطني(١٦)، وسؤالات ابن بكير للدارقطني(١٧).

---

(٤)- ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥١ ط الرسالة)

(٥)- المشهور بـ"سنن الدارقطني"، وقيل أن الصواب في اسمه: "المجتنا من "، ومن أفضل طبعاته ما طبع في الرياض عام ١٤٢٤هـ مؤسسة الرسالة، بالتعاون مع دار المؤيد.

(٦)- طبع بتحقيق د: محفوظ الرحمن بن زين الله، الرياض، دار طيبة، خرج الجزء الأول عام ١٤٠٥هـ. ثم أكمل تحقيقه د. محمد الدباسي، ثم قام الدباسي بتحقيقه كاملا بعشرة أجزاء.

(٧)- سيأتي في المطلب التالي.

(٨)- طبع بتحقيق إبراهيم محمد العلي وأحمد الرفاعي، الزرقاء، الأردن، مكتبة المنار عام ١٤١١هـ.

(٩)- طبع بمطبعة القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٥هـ.

(١٠)- تحقيق الشيخ د. عبد الله الغنيمان، المدينة المنورة، مكتبة المنار عام ١٤٠٣هـ.

(١١)- تحقيق د. علي فقيهي، بالرياض عام ١٤٠٣هـ.

(١٢)- وقد طبع بالرياض، مكتبة الرياض، عام ١٤١٨هـ.

(١٣)- تحقيق الدكتور: عبد الرحيم القشقري عام ١٤١٤هـ، وطبعته مكتبة القران بتحقيق مجدي السيد إبراهيم.

(١٤)- تحقيق د: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، عام ١٤٠٤هـ

(١٥)- تحقيق د: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤هـ.

(١٦)- تحقيق، سليمان آتش، دار العلوم، وكذلك طبعته دار الجريسي بإشراف د. سعد الحميد.

(١٧)- حققه محمد بن علي الأزهري، وطبعته: دار الفاروق، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

قال عبد العزيز الأزجي: توفي الدارقطني يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة، ودُفن أبو الحسن في مقبرة بابل الدير قريبا من قبر معروف الكرخي(١٨).

وقد كان لنبوغِ الدارقطني، وقوةِ حفظه، وبدئهِ السماع في سن صغير، ورحلاتِه التي لقي بها العديد من مشايخه، بالغُ الأثر في كثرة موروثه العلمي خاصة في علم علل الأحاديث، حتى أصبح الدارقطني لا يشق له غبار في العلل وإن تأخر عصره.

ثانياً: التعريف بكتاب التتبع بشكل مختصر.

هو من أبرز الكتب التي صنفت في نقد الأحاديث، وفي نقد أحاديث الصحيحين على وجه الخصوص، وقد اختُلف في اسمه، فقيل في اسمه: "التتبع"، وقيل: "الاستدراك"، وقيل إنه جزء من كتاب "الإلزامات والتتبع"(١٩)، ولكنه اشتهر مؤخرا بكتاب "التتبع".

وقد تكلم الدارقطني فيه على مئتين وثمانية عشر حديثاً، اتفق الشيخان على ثلاثة وثلاثين حديثاً، وانفرد البخاري بسبعين حديثاً، ومسلم بمئة وأربعة عشر حديثاً، وحديث واحد ليس في الصحيحين.

ومن هذه الأحاديث ما أورده على سبيل الإلزام وهي سبعة أحاديث، وتسعة أحاديث مكررة.

وأما ترتيبه فقد رتّب الدارقطني كتابه على مسانيد الصحابة حيث بلغ خمسة وعشرين مسنداً، مع تكراره لمسند أنس بن مالك ﷺ، ومسند عمر بن الخطاب ﷺ(٢٠).

(١٨)- تاريخ بغداد ت بشار (١٣/ ٤٨٧)
(١٩)- أشار محقق الكتاب إلى أنه وجده منفردا باسم التتبع، وفي النسخة المسموعة على السلفي مضموم مع الإلزامات.
(٢٠)- ينظر: منهج الدارقطني في كتابه التتبع لأحمد جمال أبو سيف (ص: ١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وقد بين الدارقطني هدفه في الكتاب فقال: "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم، أو أحدهما بيّنت عللها والصّواب منها"(٢١).

وتنوعت أساليب الدارقطني في بيان علل الأحاديث، فتارة يذكر الحديث، ولا يبين وجه العلة، وتارة يوضح العلة، وتارة يذكر الحديث ويبين أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما هو الصواب(٢٢).

وأما عن أنواع العلل فيه؛ ففيه تعارض الوصل والإرسال، وفيه المضطرب، وفيه الموصوف بالانقطاع، وتعارض الوقف والرفع، وفيه الكلام في بعض الرواة(٢٣).

وللعلماء اهتمامٌ كبيرٌ بهذا الكتاب، جعلوا له عناية خاصة، ولم يَغِب عن طرْف عامة من شرح الصحيحين، أو اعتنى بالصحيحين بشكل عام، ومن أبرز أولئك الحافظ ابن حجر، فقد عقد فصلاً كاملا في مقدمته لشرح البخاري (هدي الساري) وتكلم عن غالب أحاديث التتبع، كما لم يُغفل ذلك أثناء الشرح في (فتح الباري)، وقد كانت إجابات الحافظ مؤسِّسَة وشافية لكل من أراد الدفاع عن الصحيحين، ورد انتقاد الدارقطني.

والكتاب -أي التتبع- مقارِبٌ في مادته لكتابي الدارقطني الأخرين اللذَين ألفهما في نقد الصحيحين، وهما: الجزء الحديثي في بيان علل أحاديث في صحيح البخاري(٢٤)، والكتاب الأخر هو: الجزء الحديثي فيما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم(٢٥).

---

(٢١)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص١٢٠)

(٢٢)- وهو موضوع هذا البحث.

(٢٣)- ينظر: منهج الدارقطني في كتابه التتبع لأحمد جمال أبو سيف (ص: ١٦)

(٢٤)- هذا الجزء حققه: أ. د. سعد الحميد، وطبعته دار الصميعي.

(٢٥)- هذا الجزء للدارقطني مفقود فيما يظهر، وهو محفوظ في نقولات أبي مسعود الدمشقي عنه في أجوبته عليه، فجوابُ أبي مسعود حفظ جزء الدارقطني هذا، فهو من قبيل الكتب التي حفظت كتبا مفقودة، ولَمْ يكن جوابُ أبي مسعود على كتاب التتبُّع، لأن أجوبة أبي مسعود معظمها لأحاديث ليس موجودة في التتبع الآن، ولأن الأحاديث التي تشترك مع التتبع فيها اختلاف في الصيغة، والألفاظ، وقصر العبارات.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وقد حقق الكتاب الدكتور: مقبل الوادعي، في رسالته للماجستير، وطبع طبعتين، طبعته دار الآثار، وكذلك دار الكتب العلمية، واجتهد المحقق في إخراج النص، وتحديد الحديث المنتقد في الصحيحين، وإضافة كلام الحافظ ابن حجر، والنووي على الأحاديث، ويعلق في المواضع التي تحتاج إلى تعليق، إلا أن الكتاب فيه العديد من المواضع فيها اقتضاب، وتداخل، وتحتاج إلى توضيح وبيان، وإصلاح ومعالجة لبعض النصوص، وللكتاب نسخة مخطوطة قيمة لم يقف عليها المحقق آنذاك(٢٦).

(٢٦)- وهي نسخة الخزانة الحسنية، في مراكش في المغرب، وعلى هذه النسخة اعتمدتُ فيما واجهت من نصوص مشكلة في المطبوع، وقد أفدتها من د. محمد السريع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المبحث الأول: **ترجيح الدارقطني للأحاديث المتفق عليها**.

لِكون كتاب التتبع خصه الدارقطني بالأحاديث المنتقدة على الصحيحين، ولَمّا كان من جملة مادة الكتاب أحاديث اتفق على إخراجها البخاري ومسلم، وأيد فيها ما اختاره الشيخان، وقد راعيتُ في التقسيم بيان هل الوجه المرجوح داخل الصحيحين أم لا، حتى يكتمل النظر في إمكانية حمل غرض الدارقطني من إيراد هذا النوع من الأحاديث لذلك الوجه المرجوح أم لا، فجاء هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: ما كان المرجوح فيه خارج الصحيحين.

١– قال الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة: قصة المسيء صلاته، وقول النبي ﷺ: "أرجع فصل فإنك لم تصل"، قال: وقد خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم منهم: أبو أسامة، وعبد الله ابن نمير، وعيسى بن يونس، وغيرهم؛ ورووه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، فلم يذكروا أباه، ورواه معتمر، عن عبيد الله، عن سعيد مرسلاً عن النبي ﷺ، **ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين**، والله أعلم"(٢٧).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على عبيد الله بن عمر، على وجهين:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه البخاري ح(٧٥٧ و٦٢٥٢) من طريق **محمد بن بشار، ومسدد بن مسرهد**، ومسلم ح(٣٩٧)، عن **عمرو بن علي الفلاس**، ثلاثتهم، عن يحيى القطان، عن عبيد الله، به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

---

(٢٧)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص١٣١) رقم ٩

أخرجه البخاري ح(٦٦٦٧)، ومسلم ح(٣٩٧) من طريق **أبي أسامة حماد بن أسامة**، والبخاري ح(٦٢٥١)، ومسلم ح(٣٩٧) من طريق **عبد الله بن نمير**، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني، وتخريج الحديث أنه اختلف فيه على عبيد الله بن عمر على وجهين: أحدهما في إثبات والد سعيد المقبري، والآخر لم يثبته، وقد رجح الدارقطني كلا الوجهين كما سبق في كلامه، وأشار لقرينة الوجه الأول بأن يحيى حافظ، وذكر أنه يخالفه جماعة عن عبيد الله، لذا احتمل صحة الوجهين عن عبيد الله.

وقد أخرج كلا الشيخين –كما تبين في التخريج– الوجه الأول، والوجه الثاني.

فبهذا يظهر أن البخاري ومسلما قد ارتضيا كلا الوجهين عن عبيد الله لإخراجهما لهما، وكذلك فعل الدارقطني حيث رجح احتمالية صواب الوجهين عن عبيد الله العمري، بقرينة أن يحيى –ولو خولف– فهو حافظ، ومال الدارقطني في العلل إلى أن الحديث محفوظ من الوجه الثاني فقال حين سئل عن هذا الحديث: "رواه عبد الله بن عمر أخو عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، **وهو المحفوظ**"(٢٨).

وأما الإمام الترمذي فبعد أن أخرج الوجه الأول رجح أنه الصواب فقال: "وقد روى ابن نمير هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر فيه: عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواية يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر أصح"(٢٩)، وكذلك أكّد ذلك بعد إخراجه الوجه الثاني فقال: "وروى يحيى بن سعيد القطان هذا عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة، ولم يذكر فيه فسلم عليه، وقال: وعليك، وحديث يحيى

(٢٨)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٣٥٨)
(٢٩)- سنن الترمذي (١/ ٣٣٤ ت بشار)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

بن سعيد أصح"[٣٠]، وخالف الترمذيَّ البزارُ فيما نقله عنه العظيم أبادي حيث نقل عن البزار قوله: "لم يتابع يحيى عليه"[٣١].

فعلى ما سبق يظهر أن كلا الوجهين صحيحان، وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر في معرض جوابه على انتقاد الدارقطني حيث قال: "لكلٍ من الروايتين وجه مرجح، أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة"[٣٢]، وكذلك قال النووي في جوابه حيث قال: "قال الدارقطني: ويحيى حافظ، فيعتمد ما رواه، فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه، ولو كان الصحيح ما رواه الأكثرون لم يضر في صحة المتن، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أول الكتاب، ومقصودي بذكر هذا ألا يغتر بذكر الدارقطني، أو غيره له في الاستدراكات"[٣٣].

٢– قال الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى: "المرء مع من أحب"، من رواية الثوري، وأبي معاوية، ومحمد بن عبيد، قال: وتابعهم زهير، وزياد بن خيثمة، ومحمد بن كناسة، ومنصور بن أبي الأسود، وجبير بن حنين الحجري، وأخرجاه من حديث شعبة، وجرير، سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، زاد البخاري: تابعهم أبو عوانة، قال –أي الدارقطني–: وتابعهم عبيدة بن حميد، ومندل، وحفص، وعمران، وصالح بن أبي الأسود، **والطريقان**[٣٤] **محفوظان عن الأعمش**، والله أعلم"[٣٥].

---

(٣٠)– سنن الترمذي (٤/ ٤٢٣) ت بشار

(٣١)– عون المعبود وحاشية ابن القيم (٣/ ٦٩)، ولم أقف عليه عند البزار في كتبه.

(٣٢)– «فتح الباري لابن حجر» (٢/ ٢٧٧)

(٣٣)– شرح النووي على مسلم (٤/ ١٠٩)

(٣٤)– كلمة (والطريقان) ساقطة من طبعة دار الكتب العلمية، وفي نسخة الخزانة الحسنية: "والحديثان".

(٣٥)– «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص١٧١) رقم ٤٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على الأعمش، على وجهين:

الأول: الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

أخرجه البخاري ح(٦١٧٠)، عن **سفيان الثوري**، والبخاري معلقا ح(٦١٧٠)، ومسلم ح(٢٦٤١)، من طريق **أبي معاوية الضرير**، والبخاري معلقا ح(٦١٧٠)، ومسلم ح(٢٦٤١)، من طريق **محمد بن عبيد بن أبي أمية**، كلهم عن الأعمش، به، بنحوه.

الثاني: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه البخاري ح(٦١٦٨)، ومسلم ح(٢٦٤١)، من طريق عن **شعبة بن الحجاج**، والبخاري ح(٦١٦٩)، ومسلم ح(٢٦٤١)، من طريق **جرير بن عبد الحميد**، ومسلم ح(٢٦٤١) من طريق **سليمان بن قرم**، ثلاثتهم عن الأعمش، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني، وتخريج الحديث، بأن الحديث اختلف فيه على الأعمش، على وجهين: أحدهما بجعل الحديث من مسند أبي موسى الأشعري ﷺ، والآخر بجعله من مسند ابن مسعود ﷺ، وقد نص الدارقطني في كلامه السابق على أن الطريقين محفوظان عن الأعمش، وكذلك في كتابه العلل قال: "ولعلهما صحيحان"(٣٦).

وهو ما أخرجه الشيخان حيث أخرجا الوجهين عن الأعمش، فأخرجه البخاري في الوجه الأول من رواية الثوري، وأشار إلى أن محمد بن عبيد، وأبا معاوية تابعا الثوري في رواية هذا الوجه، وأخرجه في الوجه الثاني من رواية شعبة،

(٣٦)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥/ ٩٤)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وجرير بن عبد الحميد، وأخرجه مسلم في الوجه الأول من رواية أبي معاوية الضرير، ومحمد بن عبيد، وفي الوجه الثاني من رواية سليمان قرم.

وأما جواب ابن حجر على هذا الحديث فلم يزد الحافظ ابن حجر على قوله: "فلا معنى لاستدراكه"(٣٧).

وقد رجّح أبو حاتم الوجه الأول فقال: "سفيان أحفظ، ولا أقدم على سفيان في الحفظ أحدا من أشكاله"(٣٨).

فخلاصة ما سبق: أن الدارقطني أيد رأي الشيخين بإخراجهما لكلا الوجهين، بخلاف ما اختاره أبو حاتم الرازي فقد رجح الوجه الأول دون الثاني.

٣- قال الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث ابن جريج، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، وعمه عبيد الله، عن كعب أن النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر ضحى بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين، من رواية أبي عاصم، وعبد الرزاق، قال: وقد خالفهما أبو أسامة رواه عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبد الرحمن (بن كعب)(٣٩)، عن أبيه، وكذلك قال عبد الرزاق، عن معمر، وقال حجاج: عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن ابن كعب، عن كعب، **وحديث ابن جريج الأول عندي أصحهما، ولا يضره من خالفه**"(٤٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على ابن جريج، على وجهين:

الأول: ابن جريج، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، وعمه عبيد الله، عن كعب.

---

(٣٧)- فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٧٩)

(٣٨)- العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٤١٦ ت الحميد)

(٣٩)- (بن كعب) ليست في طبعة دار الكتب العلمية، والمثبت هو الصواب كما في طبعة دار الآثار، وفي نسخة الخزانة الحسنية أيضا، وكما سيأتي في كلام الحافظ ابن حجر.

(٤٠)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٤٥) رقم ١٠٥

أخرجه البخاري ح(٣٠٨٨)، ومسلم ح(٧١٦) من طريق عن **أبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد**، ومسلم ح(٧١٦) من طريق **عبد الرزاق الصنعاني**، كلاهما (أبو عاصم، وعبد الرزاق)، عن ابن جريج، به، بنحوه.

الثاني: ابن جريج، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن أبيه كعب.

أخرجه **عبد الرزاق** في مصنفه ح(١٦٣٩٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه ح(٤٩٢٢)، وأحمد في مسنده ح(٢٧٨١٤)، عن **أبي أسامة حماد بن أسامة**، كلاهما عن ابن جريج، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

رجح الدارقطني صحة الوجه الأول وهو الوجه الذي خرجه الشيخان في الاختلاف على ابن جريج، وقد يكون الدارقطني ذكره لقوة المخالف لابن جريج لذا نص على أنه لا يضره من خالفه، وقد احتمل النسائي صحة كلا الوجهين في الاختلاف على الزهري فقال: "يشبه أن يكون الزهري سمع هذا الحديث من عبد الله بن كعب، ومن عبد الرحمن عنه"(٤١)، وللحديث متابعات أخرى أخرجها الشيخان فوق المدار (ابن جريج)، ولكنها في اختلاف آخر عن الزهري سيأتي إن شاء الله(٤٢).

٤– قال الدارقطني: "واتفقا على إخرج حديث أبي عثمان قال: كتب إلينا عمر في الحرير إلا موضع إصبعين، وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، وهو مكاتبة، **وهو حجة في قبول الإجازة**"(٤٣).

---

(٤١)- سنن النسائي (٧/ ٢٢)

(٤٢)- سيأتي في الحديث السابع.

(٤٣)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٦١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح(٥٨٣٠)، ومسلم ح(٢٠٦٩) من طريق **سليمان بن طرخان**، والبخاري ح(٥٨٢٩)، ومسلم ح(٢٠٦٩ و ٢٠٦٩) من طريق **عاصم بن سليمان الأحول**، والبخاري ح(٥٨٢٨)، ومسلم ح(٢٠٦٩) من طريق **قتادة بن دعامة**، ثلاثتهم عن أبي عثمان النهدي، به، بنحوه.

وأخرجه مسلم ح(٢٠٦٩) طريق **سويد بن غفلة المذحجي**، عن عمر ﷺ.

دراسة الحديث:

هذا الحديث، والذي يليه، في مسألة واحدة وهي المكاتبة، فهل هي مقبولة أم لا، ورأي الدارقطني بأنها محمولة على الاتصال، بل جعل فعل البخاري حجة في قبول المكاتبة والإجازة، وذكر الحافظ ابن حجر بأن ذكْر الدارقطني للحديث وتأييده لرأي الشيخين بأن ذلك رجوع منه عن الاستدراك، قال الحافظ: "وقد نبه الدارقطني على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين، قال ذلك؛ بعد أن استدرَكه عليهما، وفي ذلك رجوع منه عن الاستدراك عليه، والله أعلم"(٤٤).

وأما الإمام النووي فقد نقل استدراك الدارقطني، وتعليله بأنه منقطع، ولم ينقل قوله في المكاتبة، ثم رد عليه مبيناً بطلان استدراكه، وأن أبا عثمان وإن لم يسمعه فهو مكاتبة، وبيّن أن المكاتبة جائزة عند جماهير المحدثين، ومحققو الفقهاء، والأصوليين، قال النووي: "وهذا الاستدراك باطل، فإن الصحيح الذي عليه جماهير المحدثين، ومحققو الفقهاء والأصوليين؛ جواز العمل بالكتاب، وروايته عن الكاتب، سواء قال في الكتاب أذنت لك في رواية هذا عني، أو أجزتك روايته عني، أو لم يقل شيئا، وقد أكثر البخاري ومسلم وسائر المحدثين والمصنفين في تصانيفهم من الاحتجاج بالمكاتبة، فيقول الراوي منهم وممن قبلهم كتب إلي فلان كذا، أو كتب إلي فلان قال حدثنا فلان، أو أخبرني مكاتبة، والمراد به هذا الذي نحن فيه، وذلك معمول به عندهم معدود في المتصل، لإشعاره بمعنى الإجازة، وزاد السمعاني فقال: هي أقوى من الإجازة، ودليلهم في المسألة؛ الأحاديث الصحيحة المشهورة أن رسول الله ﷺ كان يكتب إلى عماله ونوابه وأمرائه

(٤٤)- فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٨٦ ط السلفية)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ويفعلون ما فيها، وكذلك الخلفاء"[٤٥]، فيظهر والله أعلم أن النووي ﷺ إما أنه لم يقف على قول الدارقطني بأنه مكاتبة، وهو حجة في جواز المكاتبة، لذا توسع في الرد، وبيان رأي المحدثين في هذه المسألة، أو أنه اكتفى بموضع النقد والرد عليه دون النظر هل للدارقطني رأي آخر أم لا، والله أعلم.

٥- قال الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث موسى بن عقبة، عن أبي النضر مولى عمر قال: كتب إليه ابن أبي أوفى فقرأته أن النبي ﷺ قال: "لا تمنوا لقاء العدو وإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف"، **وهو صحيح، وحجة في [رواية]**[٤٦] **الإجازة والمكاتبة**، لأن أبا النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى وإنما **[**رواه عن**]**[٤٧] كتابه، وبالله التوفيق"[٤٨].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح(٢٨١٨ و ٢٨٣٣ و ٢٩٦٥ و ٧٢٣٧ و ٣٠٢٤)، من طريق **أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري**، ومسلم ح(١٧٤٢) من طريق **عبد الملك بن جريج**، كلاهما عن موسى بن عقبة، بنحوه مطولا.

دراسة الحديث:

رجح الدارقطني صحة المكاتبة والإجازة، بل جعل فعل الشيخين حجة في ذلك، ولهذا نفى الحافظ ابن حجر أن يكون في هذا الحديث علة، بعد بيان الدارقطني أن المكاتبة والإجازة حجة، غير أن كلام الحافظ الذي نقله عن الدارقطني مختلف يسيراً عما هو مثبت في المطبوع من التتبع، ففي المطبوع (لأن أبا النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى وإنما **رآه في** كتابه)، وأما الحافظ فقال: (وأبو النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى، وإنما **رواه عن** كتابه)، ولذا أطال ابن حجر في الكلام في شرط المكاتبة؛ هل هو من المكاتب إلى المكتوب إليه فقط، أم كل من عرف الخط روى به، وإن لم يكن

---

(٤٥)- شرح النووي على مسلم (١٤/ ٤٥)

(٤٦)- هي هكذا في نسخة الخزانة الحسنية، وهو ما يستقيم مع المنقول من الفتح كما سيأتي، وفي المطبوع "جواز".

(٤٧)- هي هكذا في نسخة الخزانة الحسنية، وهو ما يستقيم مع المنقول من الفتح كما سيأتي، وفي المطبوع "رآه في".

(٤٨)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٠٥) رقم ١٥٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

مقصودا بالكتابة إليه؟، ورجح أنه الأول، وبين أن الثاني يسمى عندهم الوجادة، والتمس لرواية أبي النضر بأنها تكون عن مولاه عمر بن عبيد الله، عن كتاب ابن أبي أوفى إليه، ويكون أخذه لذلك عن مولاه عرضا، لأنه قرأه عليه، لأنه كان كاتبه، فتصير –والحالة هذه– من الرواية بالمكاتبة،كما قال الدارقطني(٤٩)، وما نُقل عن ابن حجر هو ما يوافق نسخة الخزانة الحسنية من التتبع.

تبين من كلام الدارقطني بأنه ثمة انتقاد قد يوجه للحديث بأن أبا النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى وإنما رآه في كتابه، ويبدو أن الدارقطني أراد بيان الاحتجاج بالمكاتبة، والإجازة، والرد على من ينكرها(٥٠).

المطلب الثاني: ما كان المرجوح فيه في أحد الصحيحين.

٦– قال الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث ابن وهب، عن عمرو، عن بكير، عن سليمان، عن ابن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة. ح م خالَفه ليث، وسعيد بن أبي أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير، لم يقولا: عن جابر(٥١)، وقال مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، عمن سمع النبي ﷺ، **وقول عمرو صحيح –والله أعلم–؛ لأنه ثقة، وقد زاد رجلاً، وتابعه أسامة بن زيد، عن بكير، عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة مثله**"(٥٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على بكير بن عبد الله القرشي، على وجهين:

الأول: بكير، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه جابر ﷺ، عن أبي بردة ﷺ.

---

(٤٩)- ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦١)

(٥٠)- بعض المحدثين، والأصوليين ينكر الاحتجاج بالمكاتبة ينظر: بغية النقاد النقلة (الدراسة/ ٢٦٣)، التبصرة والتذكرة، للعراقي ٢/ ١٠٥

(٥١)- في طبعة الكتب العلمية (عن ابن جابر) والصواب المثبت كما هو في طبعة دار الآثار، وكما هو في نسخة الخزانة الحسنية، يؤيد ذلك أن الليث ومن تابعه رووه عن ابن جابر، عن أبي بردة، أسقطوا جابرا ﷺ ينظر: صحيح البخاري ح(٦٨٤٨).

(٥٢)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٢٥) رقم ٩٢

أخرجه البخاري ح(٦٨٥٠)، ومسلم ح(١٧٠٨) من طريق **عمرو بن الحارث الأنصاري**، والبزار في مسنده ح(٣٧٩٦) من طريق **أسامة بن زيد الليثي**، والنسائي في الكبرى ح(٧٢٩١) من طريق **يزيد بن أبي حبيب الأزدي**، ثلاثتهم (عمرو، وأسامة، ويزيد)، عن بكير، به.

الثاني: بكير، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة ﷺ.

أخرجه البخاري ح(٦٨٤٨)، من طريق الليث بن سعد، وأحمد في مسنده ح(١٦٧٥٤) من طريق سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، والطبراني في الكبير ح(٥١٦) من طريق زيد بن أبي أنيسة الجزري، ثلاثتهم عن **يزيد بن أبي حبيب الأزدي**، وأحمد في مسنده ح(١٦٠٧٦) من طريق **عبد الله بن لهيعة**، وأحمد في مسنده ح(١٦٠٧٧) من طريق **الليث بن سعد**، ثلاثتهم عن بكير، به.

وقد أشار الدارقطني أن الحديث رُوي عن ابن جابر من وجه آخر وهو من طريق: مسلم بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن جابر، عن من سمع النبي ﷺ، وهذا الوجه أخرجه البخاري ح(٦٨٤٩)، والنسائي في الكبرى ح(٧٢٩٢)، من طريق فضيل بن سليمان، عن مسلم بن أبي مريم به.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني، وتخريج الحديث، بأن الحديث اختلف فيه على بكير بن عبد الله، على وجهين: أحدهما بإثبات والد عبد الرحمن بن جابر، وهو الصحابي الجليل جابر ﷺ، والأخر بعدم ذكره، وجعل عبد الرحمن بن جابر يروي مباشرة عن أبي بردة ﷺ، وقد رجح الدارقطني في كلامه السابق الوجه الأول عن بكير بن عبد الله، وذكر القرينة التي استند عليها؛ وهي أن الراوي ثقة، وقد زاد رجلاً، وتوبع أيضا.

وقد اتفق صاحبا الصحيح على إخراج الوجه الأول عن بكير –الذي رجحه الدارقطني–، وأخرج البخاري وحده الوجه الثاني، وقد خطّأ الترمذيُّ رواية ابن لهيعة، ولكنه جعلها على الوجه الأول فقال: "روى هذا الحديث ابن لهيعة،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

عن بكير، فأخطأ فيه، وقال: عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهو خطأ"(٥٣)، ولم أقف على روايةٍ لابن لهيعة من هذا الوجه الذي ذكره الترمذي، وإنما وقفتُ عليه من روايته التي على الوجه الثاني، وقد رجّحها الترمذي أيضا فقال: "والصحيح حديث الليث بن سعد، إنما هو: عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبي بردة بن نيار، عن النبي ﷺ"(٥٤).

وأما أبو حاتم الرازي فقد رجح الوجه الأول حين سأله ابنه أيهما أصح؟ فقال: "حديث عمرو بن الحارث؛ **لأن نفسَين قد اتفقا على أبي بردة بن نيار**، قصّر أحدهما ذكر جابر، وحفظ الآخر جابرا"(٥٥)، وكذلك الدارقطني في كلامه السابق في التتبع، ولكنه في العلل رجح رواية الليث في الوجه الثاني فقال بعد أن ذكر الاختلاف: "والقول قول الليث بن سعد، ومن تبعه عن بكير"(٥٦).

وأما قول الدارقطني: "وقال مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، عمن سمع النبي ﷺ"، فهذا الطريق أخرجه البخاري أيضا، واستخرج لها الإسماعيلي طريقاً أخرى فقال: "ورواه إسحاق بن راهويه، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن مسلم بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن جابر، عن رجل من الأنصار"(٥٧)، وهذا الاستخراج وإن كان أوضح شيئاً من إبهام صحابي الحديث إلا أنه لا يميز أي الوجهين؛ فكلا الصحابيين (جابر، وأبو بردة) أنصاري.

وقد لخص الحافظ ابن حجر الخلاف في هذا الحديث، وأجاب عن إخراج البخاري للوجهين بقوله: "قال الإسماعيلي: لم يدخل الليث عن يزيد بين عبد الرحمن، وأبي بردة أحدا، وقد وافقه سعيد بن أيوب، عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك، وحاصل الاختلاف؛ هل هو عن صحابي مبهم؟ أو مسمى؟ الراجح الثاني، ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار،

---

(٥٣)- سنن الترمذي (٤/ ٦٣ ت شاكر)
(٥٤)- سنن الترمذي (٤/ ٦٣ ت شاكر)
(٥٥)- العلل لابن أبي حاتم (٤/ ١٩٢ ت الحميد)
(٥٦)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٢٢)
(٥٧)- ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٧٧)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وهل بين عبد الرحمن، وأبي بردة واسطة وهو جابر؟ أو لا؟ الراجح الثاني أيضا، ... ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث، فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان، بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه، وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة"(٥٨).

الخلاصة مما سبق؛ أن أبا حاتم الرازي، والدارقطني، رجحا الوجه الأول، وهو الذي أخرجه البخاري (في أحد الأوجه)، ومسلم، ورجح الترمذي الوجه الثاني (في الراجح عنه)، وهو الذي أخرجه البخاري (في أحد الأوجه)، فيتبين أن المسألة محتملة، والقول بأحد القولين لا يضير القائل به، لاختلاف النقاد، ولكون الخلاف هو في تسمية الصحابي، خاصة وقد سبق ما ذكر ابن حجر من احتمال تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان، بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه، وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة، والله أعلم.

وأما عن سبب إيراد الدارقطني لهذا الحديث في التتبع، وقد رجحه؛ فيحتمل أحد أمرين: إما أن يقال لإخراج البخاري للوجه الثاني، وهو قد رجح الأول، وقد سبق الجواب عن هذا، أو لأن الترمذي رجح الثاني، وانتقد الأول والأول هو المتفق عليه فأراد البيان بأن الأول هو الراجح، وهذا هو الأقرب، والله أعلم.

٧– قال الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث توبة كعب من طرقات صحاح عن يونس، وعقيل، وإسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن كعب، **وهو الصواب**، وأخرجه عن أحمد بن محمد، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن كعب مرسلاً. وقد رواه سويد عن ابن المبارك متصلاً مثل ما قال ابن وهب، والليث عن يونس، وأخرجه مسلم من طرقات صحاح عن يونس، وعقيل، وابن أخي الزهري(٥٩)، عن الزهري على الصواب، وعن سلمة، عن ابن أعين، عن معقل، عن الزهري، عن عبد الرحمن، عن

(٥٨)- فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٧٧)

(٥٩)- هو هكذا في كلا المطبوع، وفي نسخة الخزانة الحسنية أيضا، ويظهر والله أعلم أن الدارقطني وهم في جعل ابن أخي الزهري

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

عمه عبيد الله بن كعب، عن كعب، قال: وتابع معقلاً صالحُ بن أبي الأخضر على عبيد الله بن كعب، وكلاهما لم يحفظ، **والأول الصواب**"(٦٠).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على الزهري على ثلاثة أوجه:

الأول: الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن كعب.

أخرجه البخاري ح(٢٧٥٧ و ٢٩٤٧ و ٣٥٥٦ و ٣٨٨٩ و ٣٩٥١ و ٤٤١٨ و ٤٦٧٣ و ٤٦٧٨ و ٦٢٥٥ و ٧٢٢٥)، ومسلم ح(٢٧٦٩) عن **عقيل بن خالد**، والبخاري ح(٤٦٧٧) عن **إسحاق بن راشد الجزري**، والبخاري ح(٣٠٨٨)، ومسلم ح(٧١٦) عن **عبد الملك بن جريج**، والبخاري ح(٤٦٧٦)، ومسلم ح(٢٧٦٩) من طريق عبد الله بن وهب، والبخاري ح(٣٨٨٩ و ٤٦٧٦) من طريق عنبسة بن خالد بن يزيد، كلاهما عن **يونس بن يزيد**، وأحمد في مسنده ح(١٦٠٣١) من طريق **محمد بن عبد الله بن مسلم –ابن أخي الزهري–**، خمستهم عن ابن شهاب الزهري، به، بنحوه.

الثاني: الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن كعب مرسلاً.

أخرجه البخاري ح(٢٩٤٨) من طريق عبد الله بن المبارك، والبخاري ح(٦٦٩٠) من طريق عبد الله بن وهب المصري، كلاهما (ابن المبارك، وابن وهب)، عن **يونس بن يزيد**، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ح(١١١٧) من طريق **صالح بن أبي الأخضر اليمامي**، كلاهما عن الزهري، به، بنحوه.

مع الذين رووه على الصواب، إذ أنه رواه على الوجه الثالث وهو: الزهري، عن عبد الرحمن، عن عمه عبيد الله، عن كعب، كما هو في صحيح مسلم (٨ / ١١٢)، يؤيد ذلك أن هذا الطريق مخرج عند أحمد في مسنده ح(١٦٠٣١)، -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٠ / ١٩٦)، وابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الأمم (٣ / ٣٦٦)-.

(٦٠)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٤٣)، رقم ١٠٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الثالث: الزهري، عن عبد الرحمن، عن عمه عبيد الله بن كعب، عن كعب.

أخرجه البخاري ح(٣٠٨٨)، ومسلم ح(٧١٦) من طريق **عبد الملك بن جريج**، ومسلم ح(٢٧٦٩) من طريق **معقل بن عبيد الله الجزري**، ومسلم ح(٢٧٦٩)، من طريق **محمد ابن أخي الزهري**، والطبراني في الكبير ح(٩٨) من طريق **صالح بن أبي الأخضر اليمامي**، أربعتهم عن محمد بن مسلم الزهري، به.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني، أن اختلف فيه على الزهري على ثلاثة أوجه، وقد رجح الدارقطني الوجه الأول (الموصول)، وبيّن أن معقلاً وصالحَ بن أبي الأخضر –وهما راويا الوجه الثالث– لم يحفظا، وتبين من خلال تخريج الحديث، بأن الحديث اختلف فيه على الزهري، على ثلاثة أوجه، وأن جميع هذه الأوجه أخرجها البخاري، واقتصر مسلم على الوجه الأول والثالث، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الذهلي قوله: "ما أظن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب سمع من جده شيئا، وإنما يروي عن أبيه، وعمه عبيد الله بن كعب"(٦١)، فبذلك يعلّ الذهلي الوجه الثاني من الحديث.

وقال ابن حجر في هذا الاختلاف: "كذا عند الأكثر، ووقع عن الزهري في بعض هذا الحديث رواية عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وهو عم عبد الرحمن بن عبد الله الذي حدث به عنه هنا، وفي رواية عن عبد الله بن كعب نفسه، قال أحمد بن صالح فيما أخرجه ابن مردويه: كأن الزهري سمع هذا القدر من عبد الله بن كعب نفسه، وسمع هذا الحديث بطوله من ولده عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وعنه أيضا رواية عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن عمه عبيد الله بالتصغير، ووقع عند بن جرير من طريق يونس، عن الزهري في أول الحديث بغير إسناد"(٦٢).

وعليه؛ فإن تعليل الدارقطني للأوجه الأخرى –سواء الوجه الثالث الذي اتفق الشيخان على إخراجه، أو الوجه الثاني الذي أخرجه البخاري– ظاهر، حيث رجح الوجه الأول في موضعين كما سبق في كلامه.

---

(٦١)– فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٣ ط السلفية)

(٦٢)– فتح الباري لابن حجر (٨/ ١١٧ ط السلفية).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

٨- قال الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر: لعن من اتخذ شيئاً فيه روح غرضاً، **وهو الصحيح**، فإن قال قائل: فقد خالفه عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير(٦٣) عن ابن عباس، قيل له: لم يتابع عدي على قوله، وقد تابع أبا بشر المنهالُ بن عمرو، وفضيل(٦٤) بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، **فالحكم لهم على عديّ، وحديث عدي وهمٌ**، والله أعلم"(٦٥).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على سعيد بن جبير على وجهين:

الأول: سعيد بن جبير، عن ابن عمر ﷺ.

أخرجه البخاري ح(٥٥١٥)، ومسلم ح(١٩٥٨) من طريق **أبي بشر جعفر بن إياس**، وعبد الرزاق في مصنفه ح(٨٤٢٨) من طريق **المنهال بن عمرو**، والطبراني في الكبير ح(١٣٧٢١ و ١٣٧٢٢) من طريق **فضيل بن عمرو**، والطبراني في الكبير ح(١٣٧٣٣) من طريق **محمد بن أبي عمرة**، والطبراني في الأوسط ح(٣٥٠٤) من طريق **داود بن أبي القصاف**، خمستهم عن سعيد بن جبير، به، بنحوه، واختصره المنهال.

الثاني: سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ.

---

(٦٣)- في طبعة دار الآثار (عن سعيد) لم يذكر جبير، والصواب المثبت فالمقصود ابن جبير، وقد أثبتته طبعة الكتب العلمية.

(٦٤)- في المطبوع (سعيد بن عمرو)، وليس (فضيل بن عمرو)، خالف فيه المحقق المثبت في نسخته كما أشار إليه في الحاشية، ويظهر أن المحقق وهم بجعله سعيدا، ظناً منه أنه: سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، والصواب هو فضيل بن عمرو الفقيمي التيمي الكوفي، له عدة روايات عن سعيد بن جبير، كما سيأتي بعضها في التخريج، وهذا ما يستقيم مع كلام الدارقطني إذ أنه جعل فضيل بن عمرو قريناً للمنهال بن عمرو في متابعته لأبي بشر، وليست هي متابعة قاصرة كما ذكر المحقق، وقد ضُبطت في نسخة الخزانة الحسنية بما يؤيد ذلك فكُتبت "فضل" ثم أضيفت نقطتان تحت الضاد وضُمت الفاء لتصبح: "فُضيل".

(٦٥)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٠١) رقم ١٥٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

أخرجه البخاري معلقا ح(٥٥١٥)، ومسلم ح(١٩٥٧) من طريق **عدي بن ثابت**، والبزار في مسنده ح(٥٠٩١)، والطبراني في الكبير ح(١٢٢٤٧)، والطبراني في الأوسط ح(٢١٣٤) من طريق **سالم بن عجلان الأفطس**، والطبراني في الكبير ح(١٢٤٣٠) من **طريق أبي إسحاق السبيعي**، ثلاثتهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ. وطوله بعضهم.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني بأن الحديث الراجح فيه الوجه الأول، مؤكداً ترجيحه بأنه رواه الجماعة، وأن الوجه الثاني لم يروه إلا عدي، وتبين من التخريج أن عدي بن ثابت توبع من سالم الأفطس، وفي الإسناد إليه مؤمل بن إسماعيل وهو: "صدوق سيء الحفظ"(٦٦)، وقد نبه البزار على تفرده فقال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الثوري، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس إلا مؤمل"، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن سالم الأفطس إلا سفيان، تفرد به: مؤمل"(٦٧)، وأما رواية أبي إسحاق فلم أقف عليها عند غير الطبراني.

وقد ظهر من التخريج أن البخاري ومسلماً أخرجا الحديث من وجهه الأول، وأخرجه مسلم أيضاً من وجهه الثاني موصولاً، وعلقه البخاري -أي الوجه الثاني-، وتصرُّف البخاري بإخراج الوجه الأول، وتعليق الوجه الثاني أمارةٌ على ارتضائه للوجه الأول، وتفطّنه للوجه الثاني، ومال الحافظ ابن حجر إلى أن تعليق البخاري إنما هو لحديث آخر، وليس هو حديث ابن عمر لاختلاف المتنين لفظاً، ومعنى، قال الحافظ: "قلت: قد ذكر البخاري حديث عدي تعليقا، ووصله مسلم، وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بشر؛ لاختلاف المتنين لفظا، ومعنى"(٦٨)، وهذا أمر محتمل احتمَلته نُسَخ صحيح البخاري، فالحديث الذي يلي تعليق البخاري لحديث عدي؛ هو حديث عدي بن ثابت، عن عبد الله

---

(٦٦)- تقريب التهذيب (ص٥٥٥)
(٦٧)- المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٣٣١)
(٦٨)- «فتح الباري لابن حجر» (١/ ٣٧٧)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

بن زيد ﷺ، ساقه البخاري موصولاً، وفي نسخة أبي ذر الهروي جاء تعليق البخاري لطريق عدي مؤخراً عن الحديث الذي يليه –وهو حديث عبد الله بن زيد ﷺ–، فعلى هذا يكون الاحتمال الذي ذكره الحافظ له وجهه(٦٩).

إذن، الدارقطني ذكر الوجه الذي أخرجه صاحبا الصحيح، ورجح أنه الصواب، فما الغرض من ذكره هذا الحديث وليس له انتقاد عليه؟، والجواب؛ إما أن يقال بأن الانتقاد هو موجه لمسلم لأنه أخرج الوجه الثاني موصولا، في حين أن الراجح الأول.

وإما أن يقال: بأنه انتقده أحد النقاد الذين سبقوا الدارقطني ولم يسمّه، وكنّى عنه بقوله: "فإن قال قائل"، فأراد الدارقطني بيان أنه منتَقَد، أو قد يرد عليه الانتقاد من الوجه الذي ذكره الدارقطني، فلما أنه لم يكن موافقاً لهذا الانتقاد؛ بين رأيه بصواب ما اختاره الشيخان على الوجه الأول(٧٠).

والثاني هو الأقرب فيما يظهر؛ إذ أن منهج الدارقطني في بعض مواضعه من الكتاب قد يلمح لمن الانتقاد، فيذكر بأن الحديث أخرجاه، وأخرج الوجه الآخر البخاري دون مسلما فيفهم منه أن الانتقاد موجه لمن تفرد عن الآخر فعلى سبيل المثال قال الدارقطني: "وأخرجا جميعا حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "لا يحل لامرأة تسافر، وليس معها محرم" الحديث، وزاد مسلم عن ليث، عن سعيد مثله، فقال: وقد رواه مالك، ويحيى بن أبي كثير، وسهيل عن سعيد، عن أبي هريرة"(٧١)، فمثل هذا يرد عليه احتمال انتقاد الدارقطني لحديث مسلم.

(٦٩)- ينظر حاشية تحقيق طبعة التأصيل (٧ / ٢٦٨)، وحاشية طبعة بيت السنة (٥ / ٦٤) .
(٧٠)- سيأتي مزيد تفصيل لهذه القضية في المبحث الأخير من البحث.
(٧١)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص١٣٤)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المبحث الثاني: ترجيح الدارقطني لأحاديث البخاري أو مسلم.

من جملة الأحاديث التي أوردها الدارقطني في كتابه التتبع، ما كان منتقداً على مسلم، ولم يخرجه البخاري، وما كان منتقداً على البخاري ولم يخرجه مسلم، وقد أفردتها في هذا المبحث، مقدماً في المطلب الأول ما تفرد به البخاري، ثم في المطلب الذي يليه ما تفرد به مسلم.

المطلب الأول: ترجيح الدارقطني لأحاديث البخاري.

٩- قال الدارقطني: "وأخرج البخاري عن أبي نعيم، عن زهير، عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله: أتيت النبي ﷺ بحجرين وروثة، ح م قال: وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، حدثني عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه بهذا، قال تابعهما أبو حماد الحنفي، وأبو مريم، عن أبي إسحاق، وكذلك قال الحماني، عن شريك، ح م وقيل: عن منجاب، عن يحيى بن أبي زائدة، عن أبيه، عن أبي إسحاق كذلك. وقال يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، وقال علي بن صالح، ومالك بن مغول، وجريج، وزكريا -من رواية سلمة بن رجاء عنه-، ويوسف بن أبي إسحاق -من رواية أبي جنادة عنه- ، وشريك -من رواية منجاب عنه- عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله، وقال الثوري، وإسرائيل: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، وقال حسن بن قتيبة: عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وقال زكريا بن أبي زئدة -من رواية أبي كريب عن عبد الرحيم، وإسحاق الأزرق، وإسماعيل بن أبان عنه، ومن رواية سهل بن عثمان، عن أبيه يحيى عنه-، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، وقيل: عن ابن عيينة عن أبي إسحاق كذلك، وقال أبو سنان: عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن عبد الله، وقال معمر، وشعبة، وورقاء، وسليمان بن قرم، وعمار بن رزيق[٧٢]، وإبراهيم الصائغ، وعبد الرحمن بن دينار، وأبو شيبة، ومحمد بن جابر، وصباح بن المزني، وروح بن مسافر، وشريك -من رواية إسحاق الأزرق عنه-، وإسرائيل -من رواية عباد بن ثابت،

(٧٢)- في التتبع كتبه المحقق زريق، والصواب ما أثبته كما هو في كتب التخريج، وكما في العلل للدراقطني، وهي على الصواب في نسخة الخزانة الحسنية بضم الراء في أوله: رُزيق.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وخالد العبدي عنه-، عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله، عشرة أقاويل من أبي إسحاق، **أحسنها إسناد الأول الذي أخرجه البخاري**، وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق، والله أعلم."[٧٣].

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي، على ثمانية أوجه:

الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه البخاري ح(١٥٦)، من طريق **زهير بن معاوية**، والبخاري معلقا ح(١٥٦)، من طريق **إبراهيم بن يوسف**[٧٤]، والدارقطني في العلل معلقا ح(٦٨٦) من طريق منجاب بن الحارث، عن يحيى بن زكريا، **عن زكريا بن أبي زائدة الوادعي**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق **أبي حماد الحنفي المفضل بن صدقة، وأبي مريم عبد الغفار بن القاسم**، خمستهم عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ح(٧٤٥) من طريق **يزيد بن عطاء**، عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

الثالث: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه الدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق **صالح بن حيي، ومالك بن مغول، ويوسف بن أبي إسحاق، وحديج بن معاوية، وعلي بن صالح**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق منجاب بن الحارث، عن **شريك بن عبد الله النخعي**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق منجاب بن الحارث، عن يحيى بن زكريا، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق سلمة بن رجاء،

كلاهما (يحيى، وسلمة) عن **زكريا بن أبي زائدة الوادعي**، والدارقطني في التتبع في كلامه السابق من طريق **عبد الملك بن جريج**، سبعتهم (صالح، ومالك، ويوسف، وحديج، وعلي، وشريك، وزكريا)، عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

---

(٧٣)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٣٠) رقم ٩٤

(٧٤)- تعليق البخاري لرواية إبراهيم بن يوسف ليست في المطبوع، وهي ثابتة في نسخة أبي ذر، والأصيلي، وابن عساكر، ورواية السمعاني عن أبي الوقت، ينظر: حاشية طبعة بيت السنة (١ / ١١٢)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الرابع: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ح(١٦٥٥ و ٣٧٤٦٤) من طريق وكيع الجراح، وأحمد في مسنده ح(٤٥٢١) عن الحسين بن محمد المروذي، والشاشي في مسنده ح(٩٢١) من طريق عبيد الله بن موسى، والطبراني في الكبير ح(٩٩٥٢) من طريق عبد الله بن رجاء الغداني، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق عيسى بن جعفر الرياحي، وأبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، ستتهم (وكيع، والحسين، وعبيد الله، وعبد الله، وعيسى، ومحمد)، عن **إسرائيل بن يونس**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن **سفيان الثوري**، كلاهما عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

الخامس: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده ح(٤٠٤٦) من طريق يحيى بن آدم، عن **سفيان الثوري**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق هارون بن عمران، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق الحسن بن قتيبة، كلاهما (هارون، والحسن)، عن **يونس بن أبي إسحاق**، كلاهما (الثوري، ويونس)، عن أبي إسحاق، به، بنحوه إلا أن يونس –في رواية الحسن– قرن مع أبي الأحوص أبا عبيدة، وشَكّ في روايته فقال: "ركس أو رجس".

السادس: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه الدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي[٧٥]، عن سفيان بن عيينة، عن **إسرائيل بن يونس**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق زيد بن المبارك الصنعاني، ومحمد بن الصباح الجرجرائي، كلاهما عن **سفيان بن عيينة**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق الفضل بن موسى السيناني، وعبد الرحيم بن سليمان، كلاهما عن **زكريا بن أبي زائدة الوادعي**، ثلاثتهم (إسرائيل، وسفيان، وزكريا)، عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

السابع: أبو إسحاق، عن هبير بن يريم، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢ / ٢١٤) من طريق **سعيد بن سنان**، عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

الثامن: أبو إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

---

(٧٥)– في تحقيق الشيخ محفوظ زاد (محمد بن) ذاهبا إلى أنه أبو أحمد الزبيري، ولكنه الحميدي. نبه عليه الدباسي في تحقيقه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

أخرجه أحمد في مسنده ح(٤٣٨٥)، من طريق **معمر بن راشد**، والطحاوي في شرح معاني الآثار ح(٧٤٥) من طريق **يزيد بن عطاء**، والدارقطني في سننه ح(١٤٨)، وفي العلل ح(٦٨٦) من طريق **أبي شيبة إبراهيم بن عثمان**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق **عمار بن رزيق، وورقاء بن عمر، وسليمان بن قرم، وإبراهيم الصائغ، وعبد الكبير بن دينار الصائغ، ومحمد بن جابر، وصباح بن يحيى المزني، وروح بن مسافر، وشعبة بن الحجاج**، والدارقطني في العلل ح(٦٨٦) من طريق **إسحاق الأزرق، عن شريك بن عبد الله النخعي**، والدارقطني في العلل معلقا ح(٦٨٦) من طريق **عباد بن ثابت القطواني، وخالد العبد، عن إسرائيل بن يونس**، كلهم عن أبي إسحاق، به، بنحوه، إلا أن يزيدَ قَرَن مع علقمة الأسود، وزاد معمر: "إنها ركس، ائتني بحجر".

دراسة الحديث:

في الحديث اختلاف كبير جداً، ويضيق البحث عن عرضه(٧٦)، والذي يهمنا هنا الراجح في الاختلاف، ومقارنته بما أخرجه البخاري، وبرأي الدارقطني، والخلاصة من الاختلاف أن نقول: الذي يظهر أن أقوى هذه الوجوه الوجه الأول لقوة راوته، وكثرتهم، وهو الوجه الذي رجح الدارقطني واختاره البخاري في صحيحه، وقد اختلفت آراء النقاد في الترجيح في هذ الاختلاف على النحو التالي:

البخاري رحمه الله توقف فلم يقض فيه بشيء، ثم رأى أن حديث زهير أصح –أي الوجه الأول– وأودعه في صحيحه، كما قال الترمذي(٧٧)، وكذلك الدارمي لم يقض فيه بشيء حين سأله الترمذي(٧٨)، وأما الترمذي نفسُه فقد رجح رواية إسرائيل (الوجه الرابع) لقوة إسرائيل في أبي إسحاق، ثم أعلّ الترمذيُّ رواية زهير التي اختارها البخاري بقوله: "وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه، وسمعت

(٧٦)– ينظر: أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافا في العلل (ص: ١١٥٦)
(٧٧)– العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٨)
(٧٨)– العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٨)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق"(٧٩) .

وأما أبو زرعة الرازي فقد رجح ما رجحه الترمذي بقوله: "والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل –يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة– وإسرائيل أحفظهم"(٨٠)، والله أعلم.

وفي كلام الدارقطني هنا لمّا ذكر الحديث؛ ذكر الاختلاف على أبي إسحاق من عدة أوجه، ثم مال إلى اختيار البخاري، ثم عقّب ذلك بأن في نفسه شيء منه، قال الدارقطني: "عشرة أقاويل من أبي إسحاق أحسنها إسناد الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق، والله أعلم"(٨١).

ولا يبعد أن يكون أبو إسحاق السبيعي يرويه على الوجهين، فظاهر سياق طريق البخاري يشعر بأن أبا إسحاق السبيعي كان يرويه عن أبي عبيدة، ثم بعد ذلك صار يرويه عن عبد الرحمن، عن أبيه، فكأنه إشارة واضحة على كون أبي إسحاق عنده الوجهين، ولعل هذا وجه إخراج البخاري لهذا الطريق.

وقد أجاب ابن حجر عن ذكر الدارقطني هذا الحديث في تتبعه بقوله: "الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجحَ على الروايات كلها، إما طريق إسرائيل؛ وهي عن أبي عبيدة، عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعا، أو رواية زهير؛ وهي عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود فيكون متصلا، وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير، وإلى إسرائيل؛ أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية"(٨٢).

---

(٧٩)- العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٩)
(٨٠)- علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٣٥ /١) .
(٨١)- سبق كلام الدارقطني في صدر الحديث.
(٨٢)- فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٨)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وأما عن سبب ذكر الدارقطني لهذا الحديث في التتبع فالذي يظهر أنه لأجل أن الحديث مُنتَقد من قِبل الترمذي، وأبي زرعة الرازي، وكذلك انتقده أبو أيوب الشاذكوني بدعوى الانقطاع والاضطراب، وقد أطال ابن حجر في الرد عليه، وبيان بطلان دعواه، وبيّن أن النقاد الكبار ترددت أحكامهم على الحديث بين التوقف، وترجيح رواية على أخرى، دون إعلال له بالانقطاع أو الاضطراب(٨٣).

١٠- قال الدارقطني: "وأخرج البخاري من حديث ابن عيينة، عن عمرو، عن بجالة، لم يسمع من عمر، وإنما يأخذ من كتابه، **وهو حجة في قبول المكاتبة، ورواية الإجازة**، وقد رواه بشير بن عمرو، وعباد الغبري عن بجالة موقوفاً، قاله داود(٨٤)، عن بشير بن عمر، وعباد"(٨٥).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على بجالة بن عبدة، على وجهين:

الأول: بجالة بن عبدة، عن عمر ﷺ عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ.

أخرجه البخاري ح(٣١٥٦)، عن **علي ابن المديني**، عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ح(٩٩٧٢ و ١٠٠٢٤ و ١٨٧٤٨ و ١٩٢٦١ و ١٩٣٩٠)، من طريق **عبد الملك بن جريج**، وعبد الرزاق في مصنفه ح(١٨٧٤٦ و ١٨٧٥٦)، من طريق **معمر بن راشد**، والترمذي في جامعه ح(١٥٨٦) من طريق **حجاج بن أرطاة**، ثلاثتهم عن عمرو بن دينار، به، بنحوه مختصراً.

---

(٨٣)- ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٩)

(٨٤)- ذكر الدارقطني هنا أن راوية داود بن أبي هند موقوفة، وذكر في العلل أنها مرفوعة وأن غيره يوقفها، قال الدارقطني: "ورواه داود بن أبي هند، عن قشير بن عمرو، عن بجالة، عن عبد الرحمن، قاله هشيم، عن داود، وغير داود بن أبي هند يرويه بهذا الإسناد موقوفا، غير مرفوع". ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٣٠٢)

(٨٥)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٩١) رقم ١٤٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وأخرجه الدارقطني في سننه ح(٢١٤٣) من طريق **قشير بن عمرو الكوفي**، عن بجالة، به، بنحوه.

الثاني: بجالة بن عبدة، عن عمر ﷺ موقوفاً.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه ح(٢١٨٢) من طريق **قشير بن عمرو الكوفي**، وابن أبي شيبة في مصنفه ح(٣٣٣٢٢) من طريق **عباد العنبري**، وسعيد بن منصور في سننه ح(٢١٨١) عن **عوف بن عباد المازني**، ثلاثتهم عن بجالة، به، مختصرا.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني ترجيحه للوجه الأول، وتبين من تخريج الحديث أن البخاري أخرج الحديث من وجهه الأول، وقد رجح الدارقطني الوجه الأول أيضا في كتابه العلل فقال: "وقول ابن عيينة، وابن جريج هو الصحيح"(٨٦)، وهذا الحديث لم يتطرق له ابن حجر في الهدي، ولا في الفتح، وفيه مسألة من لم يقصده بالتحدث وإنما حدث غيره فسمعه هو.

١١- قال الدارقطني: "(٨٧)وأخرج البخاري حديث الثوري عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية [عن عائشة](٨٨) في التلبية. وقال: تابعه أبو معاوية، [عن الأعمش](٨٩)، وقال شعبة: عن سليمان، عن خيثمة، [عن أبي عطية به](٩٠).

---

(٨٦)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٣٠٢)

(٨٧)- هذا الحديث فيه العديد من الاختلافات سواء بمقارنة نسخه كما أشار المحقق، أو بالمقارنة بما في الفتح، ولقد أثبتُ ما في الفتح من اختلافات ينبني عليها أثر، وتركت ما لا أثر له، مع استصحاب أن الحافظ ينقل ما يفهمه من كلام الدارقطني؛ فقد يحذف، ويزيد، وينقص بما لا ينافي المعنى.

(٨٨)- ليست في النسخ، وأثبتها من فتح الباري (١ / ٣٥٨)

(٨٩)- في هذا الموضع من نسخة الخزانة الحسنية خرم مغطى بشريط ترميم.

(٩٠)- ليس في نسخة الخزانة الحسنية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

[وقال أبو العباس بن سعيد: تابع شعبةَ يحيى القطان، عن خيثمة، وخالفهما إسرائيلُ][٩١]، وأبو الأحوص، وعمارُ بن رزيق، وزهيرُ [٩٢]بن معاوية، وابنُ فضيل، وأبو خالد، وجراحُ بن الضحاك، [وغيرهم تابعوا الثوري][٩٣].

قال أبو الحسن: رواه الخريبي عبد الله بن داود، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة: إني لأحفظ تلبية النبي ﷺ التي كان يلبي بها، فسمعتها تلبي ثلاثاً، قال الأعمش: وذَكَرَ خيثمة، عن الأسود أنه (كان يزيد)[٩٤] "والملك لا شريك لك"، ورواه الشافعي، عن معاذ بن المثنى، عن مسدد عنه، قال الخريبي لم أُصِب[٩٥] عندي ذلك، **ويشبه أن يكون الوهم دخل على شعبة من ذِكْر الأعمشِ خيثمةَ في حديثِهِ**، والله أعلم"[٩٦].

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه فيه على الأعمش، على وجهين:

الأول: الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية ﷺ، عن عائشة ﷺ.

أخرجه البخاري ح(١٥٥٠) من طريق **سفيان الثوري**، وأبو عبيد في غريب الحديث (١ / ٣٨٣)، عن **عبد الله بن داود الخريبي**، وابن أبي شيبة في مصنفه ح(١٣٦٣٧)، عن **سليمان بن حيان الأحمر**، وابن أبي شيبة في مصنفه ح(١٣٦٣٧) من طريق **عبد الله بن نمير**، وأحمد في مسنده ح(٢٦٥٥٨) عن **أبي معاوية الضرير**، وأحمد في مسنده

(٩١)- في الفتح: (وقال: ورُوي عن يحي القطان، عن الأعمش، عن خيثمة أيضا، ورواه إسرائيل). في نسخة الخزانة الحسنية كالمثبت أعلاه، سوى "عن خيثمة وخالفهما" ففيها: "على خيثمة وخالفهم" ولم يظهر سوى حرف العين من "تابع" بسبب الترميم.

(٩٢)- في نسخة الخزانة الحسنية: "أبو"، ويحتمل وجود حرف واو قبلها اختفى في الترميم.

(٩٣)- في الفتح (عن الأعمش، كما قال الثوري).

(٩٤)- زادها محقق التتبع من فتح الباري، وليست هي في النسخ التي حقق عليها، وهي مثبتة في نسخة الخزانة الحسنية.

(٩٥)- في إحدى نسخ محقق الكتاب (لم يثبت)، وفي نسخة الخزانة الحسنية كالمثبت أعلاه، وضبب عليها استشكالا، وتتمة العبارة: عندي لك (بلا ذال).

(٩٦)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٧٤) رقم ٢١٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ح(٢٤٦٧٤) عن **محمد بن فضيل بن غزوان**، والطحاوي في شرح معاني الآثار ح(٣٥٥٣) من طريق **أبي الأحوص سلام بن سليم الحنفي**، سبعتهم عن الأعمش، به، بنحوه.

الثاني: الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية ﷺ، عن عائشة ﷺ.

أخرجه البخاري معلقا ح(١٥٥٠)، والطيالسي ح(١٦١٦) من طريق **شعبة**، عن الأعمش، به، بنحوه

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني أنه اختلف على الأعمش في هذا الحديث على وجهين: الأول بجعل شيخ الأعمش عمارة بن عمير، والثاني بجعل شيخ الأعمش خيثمة بن عبد الرحمن، وقد رجح الدارقطني في كلامه السابق ما أخرجه البخاري وهو الوجه الأول، ووهّم الدارقطني الوجه الثاني، معللا ذلك بأنه يشبه أن يكون الوهم دخل على شعبة من ذِكْر الأعمشِ لخيثمةَ في آخره، وقال أيضاً في العلل: "رواه الثوري، وإسرائيل، ومحمد بن فضيل، وعبيدة بن حميد، وسعد بن الصلت، وعبد الله بن داود الخريبي، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة وخالفهم شعبة؛ فرواه عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، وقول شعبة وهم"[٩٧].

وتبين من تخريج الحديث أن البخاري أخرج الوجه الأول موصولاً، وعلق الوجه الثاني، إشارة إلى أن عمدته في هذا الحديث هو الوجه الأول، وهو الموافق لرواية الجماعة.

ومقتضى ذلك صحة ما أخرجه البخاري كما قال الحافظ، وزاد الحافظ ابن حجر في هدي الساري بأن البخاري لم يهمل حكاية الاختلاف وقد علق الوجه الثاني، كذا حكى ابن حجر الكلام عن هذا الحديث المنتقد في الهدي، ومفهومه ترجيح الحافظ للوجه الأول[٩٨]، ولكنه في الفتح رجّح صحة كلا الوجهين فقال: "وسليمان شيخ شعبة فيه

(٩٧)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ١٤٧)
(٩٨)- ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٥٨ ط السلفية)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

هو الأعمش، والطريقان جميعاً محفوظان، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين"[٩٩]، وكذلك قال في إتحاف المهرة: "ولعل للأعمش فيه شيخين"[١٠٠].

ولما سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن حديث شعبة، عن الأعمش قالا: "هذا خطأ؛ يخالفه أصحاب الأعمش، فقالوا: عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ، قلت لهما -أي ابن أبي حاتم-: الوهم ممن هو؟، فقالا: من شعبة"[١٠١].

الخلاصة: أن أبا زرعة، وأبا حاتم، والدارقطني رجحا ما أخرجه البخاري موصولا وهو الوجه الأول، وأكدا على وهم شعبة في رواية الوجه الثاني، وعلل الدارقطني سبب وهم شعبة بأنه من ذِكْر الأعمشِ لخيثمةَ في آخره.

١٢- قال الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد عن[١٠٢] أبي رافع: "الجار أحق بسقبه"، من رواية الثوري، وابن جريج، وابن عيينة، **وهو الصواب، ولا يلتفت إلى قول محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، ولا من خالفه**[١٠٣]"[١٠٤].

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على إبراهيم بن ميسرة، على وجهين:

الأول: إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع ﵁.

---

(٩٩)- فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤١١ ط السلفية)

(١٠٠)- إتحاف المهرة لابن حجر (١٧/ ٦٥٦)

(١٠١)- العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٢١٤ ت الحميد)، ونحوه أيضا في (٣/ ٢٥٦ ت الحميد)

(١٠٢)- (عن) ساقطة من طبعة دار الكتب العلمية، وثابتة في طبعة دار الآثار، وثابتة في نسخة الخزانة الحسنية.

(١٠٣)- نقل ابن حجر كلام الدارقطني باختلاف يسير فقال: "وخالفهم محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، ولا يلتفت إليه يعني لأنه ضعيف، فلا تعلل روايته الروايات الثابتة" (فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٠)).

(١٠٤)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٦٢)، برقم ٢٠١ وفي طبعة دار الآثار رقم ١٦٤

أخرجه البخاري ح(٢٢٥٨) من طريق **عبد الملك ابن جريج**، والبخاري ح(٦٩٧٨ و ٦٩٨٠ و ٦٩٨١) من طريق **سفيان الثوري**، والبخاري ح(٦٩٧٧) من طريق **سفيان بن عيينة**، ثلاثتهم عن إبراهيم بن ميسرة، به، بنحوه مختصراً.

الثاني: إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه ﷺ.

أخرجه ابن قانع في معجمه (١ / ٣٤٣) من طريق **محمد بن مسلم**، عن إبراهيم بن ميسرة، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

ذكر الدارقطني أن البخاري أخرج هذا الحديث من وجهه الأول، وتبين من التخريج أن البخاري أخرجه من وجهه الأول، ورجح الدارقطني صواب ما أخرجه البخاري، وأكد ذلك بتعليله للوجه الثاني وأنه لا يلتفت لراوية محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة –أي للوجه الثاني–، وعلل ذلك ابن حجر بأن محمداً ضعيف(١٠٥).

المطلب الثاني: ترجيح الدارقطني لأحاديث مسلم.

١٣– قال الدارقطني: "وأخرج مسلم عن ابن مثنى، عن عبد الأعلى، عن هشام، عن محمد، عن أخيه معبد(١٠٦)، عن أبي سعيد: (العزل). قال: لم يُتَابَع هشام، وخالفه أيوب، وابن عون، عن محمد، عن عبد الرحمن بن بشر(١٠٧)، عن أبي سعيد، **فلعل ابن سيرين حَفِظه عنهما**، والله أعلم، وأخرجها كلها مسلم."(١٠٨).

---

(١٠٥)- ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٠ ط السلفية)

(١٠٦)- في بعض النسخ (سعيد)، والصواب المثبت كما أشار له المحقق، وهو على الصواب في نسخة الخزانة الحسنية مضبوطا بفتح فسكون: مَعْبد.

(١٠٧)- في المخطوط: عبد الرحمن بن قيس، ويبدو أن المثبت هو الأقرب فلم أقف على أحد ممن روى عن أبي سعيد، وممن روى عنه محمد بن سيرين من يسمى بعبد الرحمن بن قيس، وقد رجح المحقق المثبت، والله أعلم.

(١٠٨)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص١٩٩) رقم ٦٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على محمد بن سيرين، على وجهين:

الأول: محمد بن سيرين، عن أخيه معبد، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

أخرجه مسلم ح(١٤٣٨) من طريق **هشام بن حسان**، عن محمد بن سيرين، به، بنحوه.

وأخرجه مسلم ح(١٤٣٨) من طريق **أنس بن سيرين**، عن معبد بن سيرين، به، بنحوه.

الثاني: محمد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن بشر، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

أخرجه مسلم ح(١٤٣٨) من طريق **عبد الله بن عون بن أرطبان**، ومسلم ح(١٤٣٨) من طريق **أيوب السختياني**، كلاهما (عبد الله، وأيوب)، عن محمد بن سيرين، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على محمد بن سيرين، على وجهين: والاختلاف في شيخ محمد بن سيرين، هل هو أخوه معبد، أم عبد الرحمن بن بشر، وقد احتمل صحة كلا الوجهين عن ابن سيرين، وابنُ سيرين إمام حافظ، وواسع الرواية، وكلا الوجهين أخرجهما مسلم، وبهذا يكون الدارقطني موافقا لصنيع مسلم، ويبدو أن موافقته لمسلم هي التي جعلت النووي لا يتطرق إليه في شرحه لمسلم، والله أعلم.

١٤– قال الدارقطني: "وأخرج مسلم حديث الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله: "إذنك عليّ أن يُرفَع الحجاب، ويُسمَع سوادي" من حديث عبد الواحد، وابن إدريس عنه، قال: تابعهما زائدة، وحفص بن غياث، وجرير، وخالفهم الثوري رواه عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبد الله مرسل، **والحكم أن يكون القول قول من زاد لأنهم خمسة ثقات**"(١٠٩).

(١٠٩)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٣٨)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على الحسن بن عبيد الله النخعي، على وجهين:

الأول: الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود ﷺ.

أخرجه مسلم ح(٢١٦٩) من طريق **عبد الله بن إدريس الأودي**، ومسلم ح(٢١٦٩) من طريق **عبد الواحد بن زياد**، وأحمد في مسنده ح(٣٩١٠) من طريق **زائدة بن قدامة**، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ح(١٥٨٦) من طريق **حفص بن غياث النخعي**، وأبو يعلى في مسنده ح(٤٩٨٩) من طريق **سفيان الثوري**، خمستهم عن الحسن بن عبيد الله، به، بنحوه.

الثاني: الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد، عن ابن مسعودﷺ مرسلاً.

أخرجه أحمد في مسنده ح(٣٧٥٩) من طريق **سفيان الثوري**، عن الحسن، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني، وتخريج الحديث، بأن الحديث اختلف فيه على الحسن بن عبيد الله، على وجهين: أحدهما موصول، والآخر مرسلا، وقد رجح الدارقطني الأول هنا، ونص على قرينة ترجيحه وهي الكثرة، ورجحه أيضا في العلل فقال: "والصواب قول من قال: عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله"(١١٠)، وهو الوجه الذي أخرجه مسلم.

١٥- قال الدارقطني: "وأخرج مسلم حديث الأغر من حديث عمرو بن مرة، وثابت، عن أبي بردة، **وهما صحيحان**، وإن كان أبو إسحاق قال: عن أبي بردة، عن أبيه، وتابعه مغيرةُ بن أبي الحر، عن سعيد، عن أبي بردة، فأبو

(١١٠)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥/ ٢٠٩)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

إسحاق ربما دلس، ومغيرةُ ابن أبي الحر شيخٌ، **وثابت، وعمرو بن مرة حافظان،** وقد تابعهما رجلان آخران: زيادُ بن المنذر، وابنُ إسحاق. ومغيرة بن أبي الحر، وأبو إسحاق سلكا به الطريق السهل"(١١١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث ذكر الدارقطني أنه اختلف فيه على أبي بردة، على وجهين:

الأول: أبو بردة، عن الأغر بن يسار المزني ﷺ.

أخرجه مسلم ح(٢٧٠٢) من طريق **عمرو بن مرة،** وفي ح(٢٧٠٢) من طريق **ثابت بن أسلم البناني،** كلاهما (عمرو، وثابت)، عن أبي بردة، به.

الثاني: أبو بردة، عن أبيه ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ح(٣٦٢٢٣ و ٣٠٠٥٨) من طريق **مغيرة بن أبي الحر،** عن سعيد بن أبي بردة، وأحمد في مسنده ح(٢٣٨١٧) من طريق **أبي إسحاق السبيعي،** كلاهما (سعيد، وأبو إسحاق)، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، به، بنحوه.

دراسة الحديث:

تبين من كلام الدارقطني بأن الحديث اختلف فيه على أبي بردة على وجهين، وبالنظر في تخريج الحديث نجد أن مسلماً قد أخرج الوجه الأول، وهو الوجه الذي رجحه الدارقطني، وأكد على ترجيحه بذكر المتابعين لعمرو بن مرة، وكذلك بأن مخالفيهم إما شيخٌ، وإما موصوفٌ بالتدليس، ونص الدارقطني على قرينة خطأهما بأنهما سلكا الطريق السهل، ورجح الدارقطني هذا الوجه في كتابه العلل أيضا فقال: "وخالفهما ثابت البناني، وعمرو بن مرة، فروياه عن أبي بردة، عن الأغر الجهني، ومنهم من قال: المزني، وكذلك رواه زياد بن المنذر أبو الجارود، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، وهو

(١١١)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٦٣) برقم ١٦٥، وفي طبعة الكتب العلمية رقم ٢٠٢

أشبههما بالصواب، قول من قال: عن الأغر"(١١٢)، وكذلك رجحه في الجواب عن حديث ثابت البناني، عن أنس بن مالك ﷺ، قال رسول الله ﷺ: إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله مئة مرة في اليوم، فقال: "يرويه يحيى بن ميمون بن عطاء وهو بغدادي أبو أيوب التمار متروك، عن ثابت، عن أنس ووهم فيه، والصواب: عن ثابت، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن الأغر المزني، عن النبي ﷺ"(١١٣).

وللحديث طريق آخر رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بكر، وأبي بردة -ابني أبي موسى الأشعري-، عن النبي ﷺ بنحوه، ولم يذكر أبا موسى، وهذا الطريق هو الذي رجحه أبو حاتم فقال: "وحديث إسرائيل أشبه؛ إذ كان هو أحفظ"(١١٤)، وهذا من أوضح المواضع التي يذكر الدارقطني فيها الحديث ويرجح ما اختاره مسلم.

(١١٢)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ٢١٦)
(١١٣)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٢٧)
(١١٤)- العلل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٧٨ ت الحميد)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المبحث الثالث: غرض الدارقطني من إيراده الأحاديث التي رجحها في كتابه "التتبع".

تطرقتُ في المباحث السابقة إلى الأحاديث التي أوردها الدارقطني في كتابه التتبع، وبينتُ خلاصة رأيه فيها، وبينتُ كذلك موضِع تلك الأحاديث في الصحيحين، وكيف أخرج الشيخان تلك الأحاديث في صحيحيهما، ولا شك أن القارئ الكريم في كل حديث -مما سبق- يتكرر معه السؤال الذي لأجله دُرسَت تلك الأحاديث، وهو: لماذا ذكر الدارقطني تلك الأحاديث في كتابه؛ وهو مؤيد لها لا معل؟، هل لأجل إخلال الشيخين بشرطهما ونزولهما عن درجة ما ألتزماه كما ذكر النووي؟[١١٥]، أم لأجل أن القواعد التي ينطلق منها الدارقطني ضعيفة مخالفة لما هو عليه جمهور أهل الفقه والأصول؟[١١٦]، أم أن الاستدراك في الصنعة الحديثية، لا في المتون[١١٧]؟.

والجواب عن هذا لابد وأن ينطلق ممن هم على رأس الهرم في الدفاع عن الصحيحين، والذب عنهم، فلننظر بما أجابوا عن تلك الأحاديث، ونرتشف من نورهما، ثم أبيّن ما وقفتُ عليه بعد دراسة الأحاديث.

ابن حجر ﷺ هو أشهر من تكلم في الرد على الدارقطني في انتقاداته لأحاديث الصحيحين، وأجوبته -سواء في الهدي أو الفتح- اعتمد عليها كل من جاء بعده، وباقي شرّاح الصحيحين أيضا لهم أجوبة في ذلك، وكذلك بعض الدراسات المعاصرة[١١٨] حاوَلت أيضا الإجابة عن هذا الإشكال.

إلا أن المتأمّل في جميع تلك الأجوبة يجد أن عامة الجهد انصبّ تجاه الأحاديث التي ساقها الدارقطني وبين عللها، ونقدها، أو التي ذكرها وسكت عن بيان علتها، وأما ما ذكره وأيّد فيه صنيع الشيخين، فلم يُتكلم فيها إلا ما ندر، وقد مرّ في المباحث السابقة عدد من الأحاديث لم يتكلم فيها ابن حجر، ولا النووي، وهذا أمر لا يعيبَهما فهما قد حدّدا

---

(١١٥)- شرح النووي على مسلم (١/ ٢٧)

(١١٦)- ذكره النووي في شرحه للبخاري ونقله عنه ابن حجر ورد عليه في الهدي (٢ / ٢٧٧).

(١١٧)- وقد أشار لهذا الوادعي في خاتمة تحقيق (ص: ٥٦٩)

(١١٨)- سبق الإشارة لبعضها في المقدمة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

هدفهما بأنهما يُجيبَان عما نقده الدارقطني، وأما ما ليس فيه انتقاد -كأحاديث هذا البحث- فالجواب فيه ظاهر، أو قد لا يحتاج إلى جواب، ولكنهم في حين الوقت لم يُغفوا تلك الأحاديث البتة، بل لهم نُتيفات متفرقة في بيان لماذا ذكر الدارقطني تلك الأحاديث، أو ما السبب الذي جعله يذكر تلك الأحاديث التي يُؤيدها وهو قد خص كتابه بالأحاديث المعلولة؟.

أوضح نص ذكره الحافظ ابن حجر في تعليل صنيع الدارقطني هو أنه **تراجعٌ منه،** فقد مر في الحديث الرابع قول الدارقطني: "وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، وهو مكاتبة، **وهو حجة في قبول الإجازة**"(١١٩)، قال الحافظ: "قال ذلك -يعني الدارقطني-؛ بعد أن استدرَكه عليهما، وفي ذلك رجوع منه عن الاستدراك عليه"(١٢٠)، فيُفهم من هذا أن الدارقطني كان يرى انتقاده بقوله (وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر)، ثم تراجع عن ذلك بقوله (وهو مكاتبة، وهو حجة في قبول الإجازة).

ويمكن أن يحمَل كلام الحافظ أيضا على حديثين آخرين أيضا لهم نفس العلة كالحديث الخامس الذي قال عنه الدارقطني : "وهو صحيح، وحجة في جواز الإجازة والمكاتبة، لأن أبا النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى وإنما رآه في كتابه، وبالله التوفيق"(١٢١)، فبيّن هنا العلة وهي عدم سماع أبي النضر من ابن أبي أوفى، ورأيه وهو أنه (حجة في جواز الإجازة والمكاتبة)، فكأنّ الدارقطني كان يرى الانقطاع، ثم رأى جواز المكاتبة، وكذلك في الحديث العاشر قال عنه الدارقطني: (لم يسمع -أي بجالة- من عمر)، فهذه هي العلة، ثم بين رأيه فقال (**وهو حجة في قبول المكاتبة، ورواية الإجازة)**، وقد أشار ابن حجر في كلامه على الحديث الأخير بأن القول فيه كما في الحديث الذي قبله.

هذا كلام الحافظ وما يمكن أن يحمل عليه، وأما النووي فلم يتكلم في هذه الأحاديث عن تراجع الدارقطني، وإنما نقل استدراك الدارقطني للحديث، وتعليله بأنه منقطع، ثم بدأ بالرد عليه مبيناً بطلان استدراكِه وأن منهج المحدثين في

---

(١١٩)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٦١).
(١٢٠)- فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٨٦ ط السلفية)
(١٢١)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٠٥)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

قبول المكاتبة، ولم ينقل قولَه في المكاتبة، فإما أن نص الدارقطني لم يبلغه كاملا -أي نص احتجاجه بالمكاتبة-، أو أنه اكتفى بموضع التعليل دون بالباقي، ثم أجاب عليه، كل هذا محتمل.

إذن يتبين مما سبق أن قضية التراجع من الدارقطني حاضرة عند ابن حجر، وليست كذلك عند النووي.

يناقض هذا أن الحافظ لما ذكر حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى: "المرء مع من أحب"، ثم نقل كلام الدارقطني وفيه: "والطريقان محفوظان عن الأعمش، والله أعلم"(١٢٢). أجاب ابن حجر على هذا الحديث بأنه: "لا معنى لاستدراكه -أي الدارقطني-"(١٢٣)، فعدّه استدراكاً مع أن الدارقطني صرّح بموافقة الشيخين فبعد أن بيّن رواية الأعمش للوجهين قال الدارقطني: "والطريقان محفوظان عن الأعمش، والله أعلم"(١٢٤).

وفي الحديث الرابع عشر -مما سبق-، حديث الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله: "إذنك عليّ أن يُرفَع الحجاب، ويُسمَع سوادي"، هذا من الأحاديث التي لم يجب عليها النووي، واحتَمَل محقق كتاب التتبع الدكتور الوادعي أنه لحكم الدارقطني له بالصحة، فقال: "هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي ﷺ، ولعله تركه؛ لأن الدارقطني قد حكم عليه بالصحة"(١٢٥).

وكذلك في الحديث الأول وهو حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة: في قصة المسيء صلاته، رجّح الحافظ ابن حجر أن كلا الوجهين صحيحان، وأن ترجيحه لرواية يحيى بسبب الزيادة من الحافظ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة"(١٢٦)، ولم يتطرق الحافظ لتراجع الدارقطني، وأما النووي فقد نقل جزءً من كلام الدارقطني بأن يحيى مُخالَف في هذا الحديث من

(١٢٢)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص١٧١)
(١٢٣)- فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٧٩)
(١٢٤)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص١٧١)
(١٢٥)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص ٢٣٨).
(١٢٦)- ينظر: «فتح الباري لابن حجر» (٢/ ٢٧٧)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

جمع أصحاب عبيد الله، ثم بيّن أن الدارقطني قال: "ويحيى حافظ"، ثم قال "فيُعتمد ما رواه، فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه، ولو كان الصحيح ما رواه الأكثرون لم يضرّ في صحة المتن، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أول الكتاب، ومقصودي بذكر هذا ألا يغتر بذكر الدارقطني، أو غيره له في الاستدراكات"[١٢٧]، عدّ ذلك استدراكاً من الدارقطني، وحذّر من الاغترار به، ولم يتطرق لكون الدارقطني تراجَع حين قال: "ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين، والله أعلم"[١٢٨].

الخلاصة مما سبق؛ هو بيان أن وجه التعليل الذي يذكره الدارقطني على الأحاديث، أو ترجيحه لتلك الأحاديث لا ينقله أحيانا ابن حجر، ولا النووي، فقد يكونوا اقتصروا على الإشارة لكونها معروفة، أم أن النسخة التي وصلتنا مختلفة عن ما في أيدهم، ويكون ما وصلنا من نسخ التتبع فيه لواحق، وإضافات؟، كل هذا وارد، ومحتمَل، خاصة وأن في الكتاب العديد من المواضع بحاجة لتحرير، وتأكُّد[١٢٩]، ونصوص لابد فيها من إصلاح، هذا الإشكال يؤكد ضرورة تحقيق الكتاب إذا توفرت نسخ أخرى للتتبع، فلعل إعادة تحقيق الكتاب يعالج بعض هذه الإشكالات، أو يؤكد سلامة النصوص.

هذه أبرز ما في كلام ابن حجر والنووي تجاه الأحاديث موضِع الدراسة، ويبقى السؤال: لو كان كلام الدارقطني كما هو مثبت الآن فما الجواب عن تأييده لهذه الأحاديث؟، وهل نحملها على ما ذكر الحافظ من تراجعه، مع أنه في باقي المواضع لم يذكر ذلك التراجع؟.

إن الجواب عن هذا يجب فيه ولا بد من النظر في عامة الكتاب لمعرفة ما هو منهج الدارقطني في إدراج الأحاديث في كتابه، وقد تتبعتُ كلام الدارقطني في جميع أحاديث الكتاب –وليس فقط الأحاديث محل الدراسة– فاجتمعت لدي بعض النقاط ممكن من خلالها نعرف منهج الدارقطني في الكتاب فأقول:

---

(١٢٧)– ينظر: شرح النووي على مسلم (٤/ ١٠٩)

(١٢٨)– «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص١٣١)

(١٢٩)– سبق أثناء الكلام على الأحاديث الإشارة لشيء من هذه المواضع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

أولاً: نقولات الدارقطني لنقد الأحاديث عن غيره من النقاد بأسمائهم في التتبع.

في التتبع للدارقطني نقل الدارقطني عن بعض الأئمة النقاد إعلالهم لبعض الأحاديث فعلى سبيل المثال: قال الدارقطني: "وأخرج البخاري عن محمد بن عبد الرحيم، عن سعيد بن سليمان، عن هشيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات، قال: **وقد أنكر أحمد بن حنبل** هذا من حديث هشيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، وقال: إنما رواه هشيم، عن ابن إسحاق، عن حفص بن عبيد الله، عن أنس"(١٣٠)، وهو في علل أحمد كما قال الدارقطني(١٣١).

وكذلك نقل الدارقطني عن علي بن المديني فقال: "وأخرج البخاري من حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الأسود عن عمر: مر بجنازة فقال: وجبت. **وقال علي بن المديني** في المسند: ابن بريدة إنما يروي يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود فيكون متصلا، قال أبو الحسن: وقد روى هذا الحديث وكيع عن عمر بن الوليد الشني، عن عبد الله بن بريدة قال: جلس عمر. مرسلا ورفعه ولم يذكر بين ابن بريدة وبين عمر أحدا"(١٣٢)، ثم أكمل الدارقطني كلامه ببيان العلة.

وفي الحديث قبل الأخير في التتبع نقل الدارقطني نقل عن ابن المديني فقال: "وقال **علي بن المديني** في مسند عثمان، روى صالح بن كيسان، عن الزهري، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة وعثمان، وخالفه معمر وابن أبي ذئب فجعلاه عن عائشة وحدها، ولم يذكر عثمان"(١٣٣).

ونقل الدارقطني كلام ابن المديني على حديث ثمامة، عن أنس فقال: "وأخرج البخاري عن الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة، عن أنس: حديث الصدقات، وهذا لم يسمعه ثمامة بن أنس، ولا سمعه عبد الله بن المثنى من عمه ثمامة، قال **علي**

---

(١٣٠)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٣٥٧)
(١٣١)- ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٢٧٢)
(١٣٢)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٣١٦)،
(١٣٣)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٣٧٧)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

بن المديني: عبد الله بن المثنى، قال: دفع إلى ثمامة هذا الكتاب، قال: وحدثنا حماد قال أخذت من ثمامة كتابا عن أنس نحو وهذا، وكذلك قال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني كتابا فذكر هذا"(١٣٤).

وكذلك فعل الدارقطني في الحديث الأخير من التتبع نقل عن ابن المديني، ولكنه حديث ليس في الصحيحين.

فهذه خمسة نصوص ينقل فيها الدارقطني التعليل من غيره مع تسميتهم بأسمائهم.

ثانياً: إشارات الدارقطني لوجود من يُعلّ الحديث دون أن يسمي صاحب الإعلال.

في الحديث الثامن حديث أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر: لعن من اتخذ شيئاً فيه روح غرضاً، قال عنه الدارقطني: "**وهو الصحيح**"، ثم بيّن أنه ربما اعترض معترض على هذا التصحيح فقال: "**فإن قال قائل**: فقد خالفه عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس"، ثم بدأ بالرد على هذا المعترض بقوله: "قيل له: لم يتابع عدي على قوله، ... الخ"(١٣٥).

وفي حديث آخر في التتبع ذكر الدارقطني أن مسلماً أخرج حديث يزيد بن زريع، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين. الحديث، ثم قال الدارقطني: "وهذا لم يسمعه محمد من عمران **فيما يقال**، وإنما أرسله عنه"(١٣٦)، فأشار بقوله "فيما يقال" إلى أن أحداً يقول بذلك ولم يسمّه.

وكذلك في موضع آخر من التتبع ذكر الدارقطني حديث أبي الطاهر، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري أخبرني عبد الرحمن وعبد الله ابنا كعب، عن سلمة بن الأكوع: لما كان يوم خيبر قاتل أخي. الحديث، فقال الدارقطني: "وهذا **يقال** إن ابن وهب وهم فيه، قد خالفه القاسم بن مبرور، ورواه عن يونس، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن

(١٣٤)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٢٥٢)
(١٣٥)- ينظر الحديث الثامن.«الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٣٠١)
(١٣٦)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص١٧٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

سلمة وهو الصواب. وكذلك رواه غير واحد عن الزهري"[١٣٧]، فبيّن الدارقطني أنه ثمة من يقول بوهم ابن وهب فيه، وأيد ذلك التعليل بقوله "وهو الصواب".

وكذلك قال في حديث يزيد بن زريع وحماد بن مسعدة، عن ابن عون، عن محمد، عن ابن أبي بكرة، عن أبيه في خطبة يوم النحر، وفي آخره: ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما وإلى جزيعة من الغنم فقسمهما بيننا. قال الدارقطني فيه: "وهذا الكلام وهْمٌ من ابن عون **فيما يقال**، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، قاله أيوب عنه. وقد أخرج البخاري حديث ابن عون فلم يخرج هذا الكلام فيه فقطعه، ولعله صح عنده أنه وهم والله أعلم، ومسلم أتى به إلى آخره"[١٣٨]، فتوهيم ابن عون من منقولات الدارقطني ولم يسمّ القائل[١٣٩].

ثالثاً: جملة من الأحاديث التي أيد فيها الدارقطني رأي الشيخين أعلها نقاد آخرون.

في النقطتين السابقتين ذكرتُ أن الدارقطني قد يسمّي من ينقل عنه التعليل، أو يشير إليه، وهنا سأذكر بعض الأمثلة على أحاديث رجح فيها الدارقطني رأي الشيخين، في حين أنه قد انتقد بعض النُقاد تلك الأحاديث.

١- في حديث أبي هريرة[١٤٠]: قصة المسيء صلاته، وأن الدارقطني بيّن أنه خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم منهم: أبو أسامة، وعبد الله ابن نمير، وعيسى بن يونس، وغيرهم؛ ثم قال: "رواه عبد الله بن عمر أخو عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، **وهو المحفوظ**"[١٤١]، وقبل الدارقطني انتقده الترمذي حيث قال: "وقد روى ابن نمير هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر فيه: عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواية يحيى بن سعيد،

---

(١٣٧)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٢٠٥)

(١٣٨)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٢٢١)

(١٣٩)- ينبه إلى أن هذا الأسلوب (وهو عدم تسمية القائل) لا يُتكأ عليه مستقلا بذاته لأن النقاد لهم جادة في طريقة كلامهم بعدم تسمية القائل بألفاظ كثيرة كقولهم: (فإن قيل)، (ويجاب عن ذلك) (فإن اعترض معترض) .. الخ.

(١٤٠)- وهو الحديث الأول في هذا البحث.

(١٤١)- علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٣٥٨)

جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

عن عبيد الله بن عمر أصح"[١٤٢]، وكذلك أعلّ البزارُ -فيما نقله عنه العظيم أبادي- رواية يحيى التي أخرجها الشيخان بقوله: "لم يتابع يحيى عليه"[١٤٣].

٢- في حديث الأعمش[١٤٤]، عن أبي وائل، عن أبي موسى: "المرء مع من أحب"، رجح الدارقطني صحة الوجهين بقوله: "**والطريقان محفوظان عن الأعمش**"، في حين أن أبا حاتم قد رجّح الوجه الأول فقال: "سفيان أحفظ، ولا أقدم على سفيان في الحفظ أحدا من أشكاله"[١٤٥].

٣- في حديث أبي بردة[١٤٦]، رجح الدارقطني الوجه الأول بقوله: "وقول عمرو صحيح -والله أعلم-؛ لأنه ثقة، وقد زاد رجلاً، وتابعه أسامة بن زيد، عن بكير، عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة مثله"[١٤٧]، في حين أن الترمذي رجّح الوجه الثاني عن بكير، فقال: "والصحيح حديث الليث بن سعد، إنما هو: عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبي بردة"[١٤٨].

٤- وفي حديث ابن مسعود[١٤٩]: أتيت النبي ﷺ بحجرين وروثة، ذكر الدارقطني فيه اختلافاً كثيرًا ثم قال: "**أحسنها إسناد الأول الذي أخرجه البخاري**"[١٥٠]، والحديث عينُه توقف فيه البخاري فلم يقض فيه بشيء بادئ الأمر، ثم

(١٤٢)- سنن الترمذي (١/ ٣٣٤ ت بشار)
(١٤٣)- عون المعبود وحاشية ابن القيم (٣/ ٦٩).
(١٤٤)- وهو الحديث الثاني في هذا البحث.
(١٤٥)- العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٤١٦ ت الحميد)
(١٤٦)- وهو الحديث السادس في هذا البحث.
(١٤٧)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٢٥)
(١٤٨)- سنن الترمذي (٤/ ٦٣ ت شاكر)
(١٤٩)- وهو الحديث التاسع في هذا البحث.
(١٥٠)- «الإلزامات والتتبع للدارقطني» (ص٢٣٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

رأى أن حديث زهير أصح –أي الوجه الثالث– وأودعه في صحيحه، كما قال الترمذي(١٥١)، وكذلك الدارمي لم يقض فيه بشيء حين سأله الترمذي(١٥٢)، والترمذي نفسُه رجح رواية إسرائيل (الوجه الرابع) لقوة إسرائيل في أبي إسحاق، ثم أعلّ الترمذيُّ رواية زهير –التي اختارها البخاري– بقوله: "وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه، وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق"(١٥٣)، وكذلك أبو زرعة الرازي رجح ما رجحه الترمذي بقوله: "والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل –يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة– وإسرائيل أحفظهم"(١٥٤).

هذه أربعة أمثلة من هذا البحث توضّح أن بعض الأحاديث التي ذكرها الدارقطني هي معلة من نقاد آخرين جاؤوا قبل الدارقطني، كالترمذي، وأبو زرعة، والدارمي، وغيرهم.

كما أن في التتبع –خارج حدود هذا البحث– أمثلة لأحاديث ذكر الدارقطني إعلالها ووجدنا من سبق الدارقطني لتعليلها، فعلى سبيل المثال: قال الدارقطني: "وأخرج مسلم عن إسحاق بن منصور، عن حبان بن هلال، عن ،أبان عن يحيى، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي مالك، عن النبي ﷺ: "الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان"، وفيه: الصلاة نور والقرآن حجة، وخالفه معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم أن أبا مالك حدثهم بهذا"(١٥٥)، وقد قال ابن عمار الشهيد: "وروى من حديث أبان العطار، عن يحيى بن أبي كثير، أن زيداً حدثه، أن أبا سلام حدثه، عن أبي مالك الأشعري، عن النبي ﷺ قال: الطهور شطر الإيمان، وفيه كلام آخر، قال أبو الفضل –أي ابن عمار الشهيد–: بين أبي سلام، وبين أبي مالك في إسناد هذا الحديث؛ عبد الرحمن بن غنم

(١٥١)– العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٨)
(١٥٢)– العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٨)
(١٥٣)– العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٩)
(١٥٤)– علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٣٥ /١).
(١٥٥)– الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص١٥٩)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الأشعري"[١٥٦]، فالعلة التي ذكره الدارقطني هي عينها ما ذكرها ابن عمار الشهيد، وفي التتبع أمثلة أخرى من هذا القبيل[١٥٧].

وكذلك فعل ابن حجر في إجابته على بعض الأحاديث، فيوجه رده على من انتقد الحديث لا إلى الدارقطني، ففي الحديث الذي أخرجه البخاري عن أبي نعيم، عن زهير، عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله: أتيت النبي ﷺ بحجرين وروثة ... الحديث، ذكر الحافظ أن أبا أيوب الشاذكوني انتقده بدعوى الانقطاع والاضطراب، فأطال ابن حجر في الرد عليه، وبيان بطلان دعواه، وبيّن أن النقاد الكبار ترددت أحكامهم على الحديث بين التوقف، وترجيح رواية على أخرى، دون إعلال له بالانقطاع أو الاضطراب[١٥٨]، ولا يبعد أن تكون الأحاديث التي ذكر الدارقطني انتقادها من جهة عدم سماع رواتها[١٥٩]، قاصداً أولئك الذين ينتقدون بتلك العلة، كبعض المحدثين، والأصولين الذين ينكرون الاحتجاج بالمكاتبة[١٦٠]، ورادّاً عليهم بحجة قبول المكاتبة والإجازة.

الخلاصة:

يظهر –مما سبق– والله أعلم أنه يمكن القول أن غرض الدارقطني من ذكره لتلك الأحاديث في التتبع وهو يؤيد صنيع الشيخين فيها؛ أنه لأجل أنها انتُقِدَت على الشيخين، فأراد بيان موقفه منها، وعليه تكون أحاديث التتبع على ثلاثة أضرب أحدها: ما ذكره من الأحاديث وبين علته، وثانيها: ما ذكره من الأحاديث ولم يبين علته، وثالثها: ما ذكره من الأحاديث ونقض علته، وبين صواب اختيار الشيخين.

---

(١٥٦)– علل الأحاديث في صحيح مسلم (ص٤٥)

(١٥٧)– ينظر: الحديث السابع عشر في التتبع، ويقابله الحديث السادس عند ابن عمار الشهيد، وكذلك الحديث الرابع والثلاثون في التتبع، ويقابل الحديث العاشر عند ابن عمار الشهيد.

(١٥٨)– ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٩)

(١٥٩)– كالحديث الرابع، والخامس، والعاشر.

(١٦٠)– ينظر: بغية النقاد النقلة (الدراسة/ ٢٦٣)، والتبصرة والتذكرة، للعراقي (٢/ ١٠٥)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ويكون غرض الدارقطني من إيراده لهذه الأحاديث، هو ذكر الأحاديث المنتقدة على الشيخين **منه** أو **من غيره**، فما كان موافقاً لتعليله بيّن علته أو سكت عن بيانها، وإن كان لا يرى تعليله رد تلك العلة، وبين صواب اختيار الشيخين، وعلى هذا النحو ينسجم الكتاب بعضه مع بعض، ولا يناقض المسمّى الذي سماها الدارقطني فقد سمى كتابه في مقدمته بـ: "ابتداء ذكر أحاديث معلولة، اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينتُ عللها والصواب منها"(١٦١)، وقد علل أحاديث، وبين صواب أحاديث أخرى، والله أعلم.

قد يعكر على ما سبق أمرين:

الأول: أن مراد الدارقطني هو بيان أن هذه الأحاديث وإن كانت صحيحة إلا أنها ليست على شرط الشيخين العالي في الصحة، فيكون ذكرهما لتلك الأحاديث من حيث إخلالهما بما التزماه من شرط، وهذ الأمر نقله ابن حجر عن النووي قال: "فقال –أي النووي– في مقدمة شرح مسلم ما نصه: فصل قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما، ونزلت عن درجة ما التزماه"(١٦٢)، ثم بيّن ابن حجر اختلاف كلامه –أي النووي– في شرحه للبخاري فقال: "وقال في مقدمة شرح البخاري، فصل قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها؛ وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك"(١٦٣)، ورد عليه ابن حجر وبين أن الأمر ليس كما قال، وأنه لا بد فيه من التفصيل، وفصل الكلام في الأحاديث.

---

(١٦١)- الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص١٢٠)
(١٦٢)- فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٦ ط السلفية)
(١٦٣)- فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٦ ط السلفية)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ويضاف أيضا؛ أن أحاديث هذا البحث كاملة أيد فيها الدارقطني صنيع الشيخين، ولم يتطرق إلى أنه ثمة طرق أخرى أقوى مما اختاره الشيخان فكان أولى بهما تخريجها، كما أنه مما يجاب عنه أن هناك أحاديث نص الدارقطني على ضعفها ضعفاً يسقطها، كتعليله بالإرسال(١٦٤)، وتعليله بضعف الراوي(١٦٥)، وغيرها.

الثاني: أن مراد الدارقطني من ذكر الأحاديث المعلولة هو المعنى العام للعلة وهو وجود الاختلاف، وإن لم يكن الوجه التام مرجوحا، سواء كانت العلة قادحة، أم غير قادحة(١٦٦)، والجواب؛ أن هناك عددا من الأحاديث ليس فيها اختلاف وأيد فيها الدارقطني رأي الشيخين(١٦٧)، ثم إن الاختلاف مظنة علة، وليس علة بذاتها، ولو جعلناه علة لاستدركنا على الدارقطني شيء كثير من الأحاديث التي اختُلف فيها في الصحيحين.

في نهاية المطاف أقول، هذا غاية جهدي واجتهادي، فإن كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١٦٤)- ينظر: الحديث الثالث والخمسون، والخامس والخمسون، والرابع والستون في التتبع.
(١٦٥)- ينظر: الحديث الثالث والسبعون في التتبع.
(١٦٦)- ذكرها الدكتور منتصر جمال في رسالته: كتاب التتبع للإمام الدارقطني دراسة تحليلية نقدية ص٢٢
(١٦٧)- ينظر الحديث الرابع، والخامس، والعاشر في هذا البحث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الخاتمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، في ختام هذه الورقات أذكر أبرز النتائج والتوصيات فيما يلي:

١- ظهر من خلال البحث أن أحاديث التتبع ليست معلولة من قِبل الدارقطني، بل منها خمسة عشر حديثاً أيد فيها الدارقطني الشيخين، اتفقا على ثمانية أحاديث منها، وانفرد البخاري بأربعة أحاديث، وعند مسلم ثلاثة أحاديث.

٢- تبين من خلال البحث حفاوة الدارقطني بما اختاره الشيخان، فبعد دراسة وتحليل أحاديث البحث ظهر أن كل وجه اتفق البخاري ومسلم على إخراجه يرجحه الدارقطني، وأمثلته هي أحاديث المبحث الأول.

٣- أوضح البحث أن عشرة أحاديث من أحاديث البحث قد قال بإعلالها نقاد آخرون سبقوا الدارقطني؛ كأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيان، والترمذي، وغيرهم.

٤- برز في البحث ثلاثة أحاديث لم يذكر فيها الدارقطني اختلافاً، وإنما هي منتقدة من جهة اتصال أسانيدها، وهي مروية عن طريق المكاتبة، وقد دلَّلَ الدارقطني فيها على الاحتجاج بالمكاتبة، وهي الحديث الرابع، والخامس، والعاشر.

٥- ظهر لي من خلال البحث أن غرض الدارقطني في إيراد الأحاديث في كتابه التتبع أنه يورد ما انُتِقِد على الصحيحين منه أو من غيره من النقاد، وقد يُسّمي المنتَقِد، وقد لا يسميه، فإن كان موافقا لذلك الانتقاد بين وجه، أو اكتفى بالسكوت، وإن لم يكن موافقا بين رأيه ودافع عن الشيخين في ذلك.

٦- أوصي زملائي الباحثين بما يلي:

أ- تحقيق كتاب التتبع، ففي الكتاب العديد من مواضع الاشكال، وتداخل العبارات، انحل بعضها في طبعة الكتاب الثانية، والباقي لا يزال بحاجة إلى بيان وإيضاح.

ب- دراسة باقي أحاديث التتبع دارسة تحليلية، خاصة فيما اختلف فيها رأي الدارقطني، أو ما نقل فيها الانتقاد من نقاد آخرين.

وفي الختام اسأل الله أن يكون ما قدمته خالصاً لوجه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ترجيحات الدارقطني لأحاديث الصحيحين في كتابه "التتبع "وبيان غرضه من إيرادها

Al-Daraqutni's interpretations of the hadiths of the Two Sahihs in his book "Al-Tatba" and an explanation of his purpose in citing them

-Inductive analytical study-

Dr: Abdul Aziz bin Ibrahim Al-Lahim

Assistant Professor in the Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Abd.allahim@qu.edu.sa

Research Summary:

The research is concerned with the most prominent books in criticizing the Two Sahihs, and from this the research took its importance, which is the book Al-Tatba by Imam Al-Daraqutni, where the research discusses Al-Daraqutni's warmth towards the two Sahihs through this book. It was thought that Al-Daraqutni wrote it to challenge the Two Sahihs, and the research attempts to reach Al-Daraqutni's purpose of giving weight to what is in the Two Sahihs through his famous book Criticizing the Two Sahihs.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المراجع

— **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشـــرة**، لأبي الفضـــل أحمد بن علي ابن حجر، ت: جمع من المحققين، ١٤١٥هـــ، بمجمع الملك فهد رحمه الله لطباعة المصحف الشريف، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية.

— **أحاديث أبي إسحاق السبيعي**، للدكتور: خالد بن محمد باسمح، دار التوحيد للنشر، ط١، ١٤٣٥هـ.

— **الإلزامات والتتبع**، للدارقطني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:الثانية، ١٤٠٥ هـ، وكذلك ط:دار الأثار الطبعة الثالثة ١٤٣٠ هـ.

— **بغية النقاد النقلة**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المالكي المعروف بابن المواق (ت ٦٤٢ هـــ)، ت: الدكتور محمد خرشافي، ط: مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

— **تقريب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، ١٤٢٠هـ، ابن حزم، بيروت.

— **شـرح التبصـرة والتذكرة**، لأبي الفضـل زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ت: الهميم والفحل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

— **جامع الترمذي**، لأبي عيســى الترمذي، ت: بشــار عواد، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٨هـ، وكذلك تحقيق أحمد شاكر، ط مصطفى الحلبي ١٣٩٥ هـ.

— **الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصـــحيح**، للدارقطني، تحقيق: د. ســـعد الحميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.

— **سنن الدارقطني**، لعلي بن عمر الدارقطني، ت: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.

— **السنن الصغرى** (المجتبى)، للنسائي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ.

— **السنن الكبرى**، للنسائي، ت: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

— **السنن**، لسعيد بن منصور، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٥هـ.

— **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي الدمشقي، ت: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.

— **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

— **صحيح البخاري**، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، تحقيق زهير الناصر، وكذلك طبعة التأصيل سنة ١٤٣٣هـ، وطبعة بيت السنة سنة ١٤٤٢ هـ .

— **صحيح مسلم بشرح النووي**، لأبي زكريا النووي، ط٢، ١٣٩٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

— **صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربيَّة.

— **الضـــعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

— **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم**، لأبي الفضل ابن عمار الشهيد، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ.

— **علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي**، ت: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، ١٤٠٦هـ.

— **علل الحديث**، لابن أبي حاتم الرازي، ت: محب الدين الخطيب، تصوير: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٥هـ.

— **العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة**، لأبي الحســـن الدارقطني، ت: الدكتور محفوظ الرحمن الســـلفي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، وكذلك تحقيق: محمد صالح الدباسي، مؤسسة الريان، الرياض، ١٤٣٢هـ.

— **العلل ومعرفة الرجال عن أحمد** برواية عبد الله، ت: الدكتور وصي الله عباس، ١٤٠٨هـ، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض.

— **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفيَّة، بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٨هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٣)، الجزء الثاني ص ص ٢٨٩٩ – ٢٩٦٠ (جمادى االآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

— **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت: محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٦هـ.

— **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفيحاء بدمشق.

— **كتاب التتبع للإمام الدارقطني دراسة تحليلية نقدية** للدكتور منتصر جمال، رسالة دكتوراه غير مطبوعة.

— **(مخطوطة) كتاب التتبع** نسخة الخزانة الحسنية في مراكش -المغرب، وترجع للقرن السادس تقديراً.

— **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود، ت: محمد التركي، ١٤٢٠هـ، دار هجر، مصر.

— **مسند الإمام أحمد**، لأحمد بن حنبل الشيباني، جمعية المكنز الإسلامي- دار المنهاج الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ

— **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، لأبي بكر بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م

— **المسند**، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، ت: الدكتور محفوظ الرحمن السلفي، ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

— **المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق سعد الشثري، دار كنوز أشبيليا -السعودية، ، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

— **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

— **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: طارق بن عوض الله، وغيرها، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

— **المعجم الأوسط**، للطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، ت: طارق بن عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ هـ

— **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي، ت: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبويَّة، ١٤١٨هـ.

– **المعجم الكبير**، للطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وآخرون، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، والمجلدان الثالث عشر والرابع عشر، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

– **المعجم**، للموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، ت: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

– **منهج الدارقطني في كتابه التتبع** للدكتور أحمد جمال أبو سيف، بحث محكم منشور في الشبكة.